الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسـ ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد الأعمال

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبتين:

بن عثمان عودة

بوشقيفة حورية

تحت عنوان:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (2000-2024)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. حداشي حكيـــــم	أستاذ محاضر ب–جامعة ابن خلدون تيارت	رئيـــــسا
أ. بوشقيفة حميـــــد	أستاذ محاضر ب –جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا ومقررا
أ. شريف محمـــــــد	أستاذ محاضر أ –جامعة ابن خلدون تيارت	مناقـــــشا

السنة الجامعية: 2024–2025

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى اما بعد:

اهدي هذا العمل المتواضع الى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وادامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال اخي واخواتي الى ازواجهم وأولادهم

الى من دعمني وشجعني على الاستمرار أقدم لكم أجمل عبارات الشكر والامتنان

بن عثمان عودة

إهــداء

أهدي عملي هذا ثمرة جهدي الى:

سيد الرحمة المهداة للعالمين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

امي الغالية ووالدي العزيز اطال الله في عمرهما

الى جميع افراد عائلتي كبيرا وصغيرا كل باسمه دون استثناء

الى جميع الأخوة والاخوات وازواجهم وزوجاتهم وأبنائهم

الى جميع الاحباب والاصدقاء الذين يتمنون الخير لي

الى من ساعدني وكان سببا في وصولي الى انجاز هذه المذكرة بدون ذكر اسماء جزاهم الله خيرا عني

بوشقيفة حورية

شكر وتقدير

عملا بقوله تعالى: «لئن شكرتم لأزيدنكم" واقتداء بسنة خير الرسل محمد عليه الصلاة والسلام

القائل: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بخالص الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير الى الأستاذ المشرف: بوشقيفة حميد

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته السديدة ادامه الله في خدمة العلم وزاده في ميزان حسناته

كما نشكر الأساتذة الافاضل كل باسمه الخاص أعضاء اللجنة السادة الأساتذة: حداشي حكيم

رئيسا وشريف محمد مناقشا

الى كل الأساتذة الذين تعلمنا على أيديهم ولو حرفا واحدا

كل من ساهم من قريب او بعيد في هذا الإنجاز

في الاخير نسأل الله العلي القدير ان ينفعنا بهذا العمل وان يجعل اعمالنا خالصة لوجهه الكريم

انه على كل شيء قدير

بسم الله الرحمن الرحيم

ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ (9)

صدق الله العظيم

الفهرس

الفهرس .....
الجداول والاشكال .....

قائمة الجداول .....

قائمة الأشكال .....

قائمة المختصرات.....
مقدّمة .....أ
الفصل الأول:الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشروالنمو الاقتصادي Erreur ! Signet non défini.
تمهيد... 2

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر **3**

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله وأهدافه **3**

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر..... **8**

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر **11**

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي **19**

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي **19**

المطلب الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي **21**

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي..... **24**

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي..... **27**

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتكنولوجيا **28**

المطلب الثاني: المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتجارة الخارجية:..... 29

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي..... 31
خلاصة: 34
الفصل الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية.....
تمهيد 35

المبحث الأول: مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر **37**

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر 37

المطلب الثاني: تطور وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. 39

المطلب الثالث: حوافز وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 42

المبحث الثاني: تطور مؤشر الأداء الاقتصادي 44

المطلب الأول: تطور مؤشر الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر (2000–2021)..... 44

المطلب الثاني: تطور مؤشر التضخم في الجزائر (2000–2021) 45

المطلب الثالث: تطور مؤشر الانفاق العام (م.د.ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000–2024) 45

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي 47

المطلب الأول: وصف النموذج..... 47
المطلب الثاني: تقدير النموذج (الأجل القصير والطويل)..... 49

المطلب الثالث: 50
الخاتمة 54
قائمة المراجع 57

الجداول والاشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول (01)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	14
الجدول رقم (02)	تطور الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)	41
الجدول رقم (03)	تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2021)	42
الجدول رقم (04)	تطور الانفاق العام (مليار د.ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021)	42
الجدول رقم (05)	تطور نسبة الزيادة السكانية (النمو الديمغرافي) في الجزائر (2000-2021)	43
الجدول رقم (06)	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF	45
الجدول رقم (07)	اختبار السببية لغرانجر بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	45
الجدول رقم (08)	يوضح عدد فترات الإبطاء	46
الجدول رقم(09)	نتائج اختبار الحدود bound test	48
الجدول رقم(10)	نتائج نموذج الأجل القصير	48
الجدول رقم(11)	نتائج نموذج الأجل الطويل.	49
الجدول رقم(12)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	50
الجدول (13)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	50
الجدول (14)	نتائج اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey reset test	51

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (1)	مراحل دورة حياة المنتج	13
الشكل رقم (2)	اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	25
الشكل رقم (3)	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	37
الشكل رقم (4)	تمثيل بياني لفترات الإبطاء	47
الشكل رقم (05)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	50
الشكل رقم (06)	اختبار cusum و cusum of squares	52

مقدّمة

مقدمة:

لقد شغل الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيزا كبيرا مؤخرا بسبب أهميته الاقتصادية وأثره على الدول، حيث أصبح يلعب دورا مهما في مساهمته برفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذا الجانب.
ومن هذا المنطلق نتطرق الى الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و يجب التأكيد ان الاستثمار الاجنبي المباشر لعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي وشهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية ،وقد اعطى الاستثمار الاجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي ، كما يمكن اعتباره مؤشرا على الانفتاح وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة ،كما يعتبر الاستثمار الاجنبي مصدرا لرفع كفاءة راس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية وبالتالي اصبح محفزا للنمو الاقتصادي ،ونتيجة لذلك اصبحت الدول في حالة تنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة وأولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغا لفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم اماكن جاذبة لتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة . ونظرا لأهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، تسعى هذه الدراسة الى استعراض بعض المفاهيم الاساسية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر والاشكال والاهداف الرئيسة له والنظريات المتعلقة به وبعض المفاهيم الاساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وكذلك اهم المؤشرات المؤثرة فيه والمحددات والنظريات الرئيسية للنمو الاقتصادي.

ومن خلال ما ذكرناه يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

1. **إشكالية البحث:**

-ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ والى أي مدى نجحت تدفقات رؤوس الأموال الخارجية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن أن نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي الأهمية التي يكتسبها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة؟

-هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟

2- فرضيات البحث:

إن محاولة الإجابة على التساؤلات السابقة تدفعنا لطرح الفرضيات التالية:

-توجد علاقة طويلة المدى للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

- يتأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته في كونه يشغل اهتمام الكثير من الباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية بالدرجة الأولى. إضافة إلى:

- إدراك ان الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية ودور كبير في النمو الاقتصادي كونه أداة تمويلية تحتاجها الدولة في ظل تقلبات وتذبذب الموارد، وما يحمله من قدرته على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة الى الدول المضيفة.
- **أهداف البحث:**

-تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا

-الغرض منه تبيان مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أي اختبار مدى صحة الفرضيات.

-محاولة البحث عن طرق قياس علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي باستخدام نماذج النمو الداخلي والاقتصاد القياسي والتعبير عنها كميا.

-الاجتهاد في إضافة الجديد للدراسات السابقة

3- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ الرغبة في معرفة الدور الفعال الذي يؤديه الاستثمار الاجنبي المباشر باعتباره اهم مصدر لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية، وزيادة معدل النمو.

✓ باعتباره موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية

الأسباب الذاتية:

✓ أهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا خاصة أنه يتناول موضوعين هامين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي.

✓ الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع الذي يعرف تطورات وتحولات ملحوظة.

4- حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى:

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة كحيز مكاني الجزائر، بحيث ترتبط بالجزائر وواقعها الاقتصادي.

الحدود الزمانية: تم تحديد فترة الدراسة الممتدة من (2000 الى 2024)

5- المنهج المستخدم:

قسمنا مذكرتنا هذه الى فصلين نظري وتطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: تضمن ثلاث مباحث حيث مبحثه الأول تطرقنا فيه الى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر مبحثه الثاني فتناولنا فيه مفاهيم حول النمو الاقتصادي اما في المبحث الثالث درسنا فيه العلاقة بينهما

الفصل الثاني: تضمن قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول الى مسار الاستثمار الأجنبي في الجزائر، اما المبحث الثاني فتطرقنا الى تطور مؤشر الأداء الاقتصادي اما في المبحث الثالث قمنا بالتحليل القياسي لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

وفي الخاتمة العامة نحاول ان نلخص اهم ما ورد في هذه الدراسة من نتائج وأفكار على الصعيد النظري لإبراز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وعلى الصعيد القياسي لمعرفة مدى تأثير هذا الأول على الأخير.

6- الدراسات السابقة:

تعتبر هذه المذكرة تكملة لبعض الدراسات التي سبقتها والتي من بينها:

-دراسة ساحلي جميلة، مجاهد سيدي احمد، تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (**2000-1990**) حاول الباحثان دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)وخلصت الدراسة الى وجود علاقة تكامل بين المتغيرين، والى عدم وجود علاقة معنوية بينهما على المدى القصير.

-دراسة بن طحرور نعيمة وباي زكوب سماح بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2022) دفعة 2023 -2024 والتي خلصت الى ان نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الخام ضعيفة مقارنة بإمكانيات البلد وان قطاع المحروقات هو المسيطر على هذه الاستثمارات.

- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة حيث تهدف الى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة من 2000 الى 2024 وهي فترة حديثة باستخدام نموذج(ARDL) اظهرت النتائج وجود علاقة تكامل طويلة الأمد بين المتغيرين وأثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معادل النمو الاقتصادي في الجزائر نتيجة لتوجيه معظم الاستثمارات نحو القطاع الاستخراجي.

7- صعوبات البحث:

تكمن أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا البحث فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات والاحصائيات الحديثة.
- تضارب الاحصائيات وعدم ثباتها.
- استعمال برمجية **eviews12**.

8- هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة وذلك على النحو التالي:

_تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري من مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما،

اما الفصل الثاني فتطرقنا فيه الى دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي معرجين على مساره في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيد

يجب التأكيد ان الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي وهذا ما سنتطرق اليه في الجانب المتعلق بالإطار النظري لكل منهما حيث انه شهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية، والسياسية الدولية، وقد اعطى دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، كما يمكن اعتباره مؤشرا على الانفتاح وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا لرفع كفاءة راس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية ، وبالتالي اصبح محفزا للنمو الاقتصادي ،وهذا ما أدى الى تنافس الحكومات مع بعضها البعض لجذب المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر واولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغا لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أماكن جاذبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا الأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، تسعى هذه الدراسة الى استعراض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، اشكاله ومحدداته الرئيسية، وبعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي و كذا اهم النظريات المفسرة له ومصادره.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تصاعد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبح يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد وهو النواة الأساسية فيه بسبب دوره واهميته في تحريك عجلة الاقتصاد، حيث يلعب دورا هاما في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال جلب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وتوفير المنتوجات ومن هنا تطرقنا الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله وأهدافه

قبل الوصول إلى تحديد تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر، لابد من المرور على مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

1 – مفهوم الاستثمار : إن معنى الاستثمار يظهر بوضوح، ولكن يصعب تحديد تعريف له يحظى بالقبول العام، فلقد كانت هناك عدة محاولات من طرف رجال الاقتصاد. ومن بينها جاء أن الاستثمار نعني به "الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال كتشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا على أنه إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو نصف المصنعة[1]، فالاستثمار هو الإضافات إلى المخزون فضلا عن رأس المال الثابت"

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن الاستثمار يمكن أن يتضمن رؤوس أموال وممتلكات .ويعرف أيضا على أنه: "الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة، بمعنى الإضافة إلى أصول المؤسسة وتشمل: المعدات، الآلات...والإصلاحات الجوهرية التي تؤدي إلى إطالة عمر الآلة، وغيرها من الأصول أو زيادتها، وبالتالي فهو يعتبر بذلك الزيادة الصافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع[2]"

ومن خلال هذا التعريف فإن الاستثمار يمكن أن يتضمن رؤوس أموال، ممتلكات، خدمات، وبالإضافة إلى التعريفين السابقين هناك مفهوم آخر للاستثمار، حيث يعرف على أنه: "التضحية بأموال أو بعبارة أخرى " هو كل تضحية بالموارد في الوقت حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية [3]."الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية"

.ومن أبرز الاقتصاديين الذين عرفوا الاستثمار نجد: لمبار LAMPERT والذي عرفه كما يلي" :الاستثمار هو شراء أو صنع منتجات آلية وواسطية" وهناك أيضا قيتون GUITTON والذي يرى أن الاستثمار هو: "تطوير وتنمية وسائل الطاقات المهيأة، فالاستثمار هو تحسين في المستقبل مع إنفاق، وبناء على وتضحية[4]". أما ديترلو DIETERLENفيرى أن الاستثمار

---

[1]–بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، بيروت، الدار الجامعية، 1987، ص:2

[2]–حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، دون تاريخ، ص: 180

[3]–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991، ص:21

[4]–ميرنوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 92

يوجد في قلب الحياة الاقتصادية، ومن التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف للاستثمار على أنه: "التضحية بقيمة حالية أكيدة . الاستهلاك الحالي . مقابل الحصول على قيمة مستقبلية غير أكيدة."

2-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، وإذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإن من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشركات المساهمة، " ذلك أنه أغلب ما تتعدد جنسيات المساهمين... وعليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على استثمارها فيها[5]"

***تعريف صندوق النقد الدولي(FMI)**:أن الاستثمار الأجنبي نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر و المؤسسة ، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة ، وفقا للمعيار الذي وصفه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حيث يمتلك المستثمر الأجنبي 10في المائة أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها[6].

* **كما يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنميةUNCTA** : على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة الأم (الشركة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في مكان آخر[7].

●**المنظمة العالمية للتجارة (OMC)**: تعرفه على انه: الاستثمار الناتج عن قيام مستثمر في دولته الأصلية في امتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة محل الاستثمار) مع وجود نية إدارة تلك الموجودات[8].

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن انتقال رؤوس الأموال العينية و النقدية و الفنية الأجنبية التي تترك أثر إيجابي على الجهتين فالنسبة للمستثمر تمكنه من رفع عوائده و مداخيله المالية و فتح أسواق ووحدات جديدة أما بالنسبة للدولة المضيفة فتمكنها من الاستفادة من التكنولوجيا و تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة و استغلال الثروات أحسن استغلال و المساهمة في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي لتوفر العتاد و المعدات اللازمة لذلك.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل فيما يلي

---

[5]-حمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، الطبعة 1، دار النفائس، ألردن،2005، ص1

[6]- بن زموري خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2002-2017) نيل شهادة ماستر، علوم تجارية، جامعة مسيلة، سنة 2018 / 2019، ص 4

[7]-خذ يري منير، دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (1985 -2019)نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تبسة، سنة (2021-2020) ص 3

[8]-دادة صلاح الدين، أثر السياستين النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1970-2018). نيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2021/2020، ص89

أ-الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلك أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في راس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية. يتميز هذا الاستثمار بالخصائص التالية:[9]

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي،
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص،
- قيام أحد المستثمرين بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك،

-طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتهما في مشروع الاستثمار من خلال:

*المشاركة بحصة في راس المال أو كله.

*أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا.

*أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.

* حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة [10].

ب -الاستثمار المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي: يتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المفضل لدى الكثير من الدول النامية المضيفة التي تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات ّ، إلا أن الشركات المتعددة الجنسيات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار وذلك بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية والحذر من احتمال سيادة حالة الاحتكار لهذه الشركات[11].

ج-الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة، قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية، أو البحرية، أو بالقرب منها، ويتم عزلها عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها، ويتم إخضاعها لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخلها، وتخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة. كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الاعتبارية، ولها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية وخدماتية، وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدولة المضيفة[12]

---

[9]- متولي عبد القادر. الاقتصاد الدولي للنظريات والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة، 2011.1، ص192

[10]- نعيمة أوعيل .2016 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 2005-1998 .مصر: دار مكتبة الوفاء القانونية. ص17

[11]-نفس المراجع السابق، ص16

[12]- مرجع سبق ذكره، ص ص20-21

د-مشروعات أو عمليات التجميع: يكون في شكل أجزاء ومكونات حسبما تقتضي الاعتبارات الاستراتيجية الكلية للشركات المتعددة الجنسيات من حيث الربحية، الأمان، التقسيم الدولي للعمل فيما بين دول العالم الثالث[13]

هـ-الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة، قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية، أو البحرية، أو بالقرب منها، ويتم عزلها عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها، ويتم إخضاعها لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخلها، وتخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة. كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الاعتبارية، ولها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية وخدماتية، وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدولة المضيفة[14]

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

1-أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر والدولة المضيفة

غاية وهدف أي مستثمر أجنبي يرغب في الاستثمار خارج حدود بلده الأم يسعى لتحيق جملة من الأهداف وهو نفس الأمر بالنسبة للدول المضيفة التي تحاول ما في وسعها لتكييف تشريعا ها وقوانينها وتقديم عديد التحفيزات.

التسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحوها لتحقيق عدة اهداف، حيث يمكن أن نعدد أهداف[15] المستثمر الاجنبي في النقاط التالية :

- محاولة الاستفادة من التشريعات والقوانين وكذلك التسهيلات والحوافز التي تقدمها البلدان المضيفة للمستثمرين الاجانب بغية استقطاب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

-ايجاد أسواق ومنافذ جديدة لترويج المنتوجات والسلع لبيعها للمستهلكين في هذه الاسواق على شكل منتجات نهائية او وسيطة لشركات أخرى.

-الحصول على الموارد الخام التي تتوفر عليها الدول المضيفة لاستعمالها في نشاطها الاقتصادي.

-الاستفادة من ميزة تدني اجور العمالة في البلدان المضيفة مقارنة بالدول المتقدمة.

-تحقيق أرباح أكبر بكثير من تلك التي يمكن تحقيقها في البلد الام.

-القدرة الكبيرة على منافسة الشركات المحلية من حيث الجودة والسعر بسبب امتلاكها للتكنولوجيا والمهارات الفنية والادارية.

---

[13]- أقاسم حسنة، "دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية (حالة الجزائر")، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم .1006التسيير، جامعة الجزائر.ص5

[14]- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر،2003سبتمبر21 تعاريف و قضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 3، ص.06:

[15]- اميرة بحري. اثر الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة 1. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2017.ص41-ص42

-تقليل عامل المخاطرة وخصوصا مع تنويع وتوسيع الاستثمارات في عديد الدول المضيفة .

أما بالنسبة للدول المضيفة فهي من خلال جذبها للاستثمارات الاجنبية المباشرة تحاول تحقيق جملة من الاهداف[16] والتي نذكرها فيما يلي:

-محاولة التخفيف من حدة البطالة وهذا بتوظيف عدد كبير من اليد العاملة في المشاريع الاستثمارية التي يتم تجسيدها،

-تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة نسبة الصادرات من خلال قيام المشروعات الاستثمارية بتصدير منتوجاتها للخارج.

-الاستفادة من التقدم التكنولوجي والخبرات الادارية والفنية الذي تتميز به البلدان المتقدمة.

-تأهيل وتدريب اليد العاملة المحلية لمواكبة التطور الحاصل في إدارة الانتاج والعمليات ،

-التقليل من الواردات وهذا بالرفع من الانتاج المحلي لتعويض السلع المستوردة بالمحلية ،

-تحسين التبادل التجاري مع العالم الخارجي من خلال النفاذ لأسواق خارجية جديدة .

إن كل من المستثمر والبلد المضيف يسعيان لتحقيق عديد الأهداف التي تخدم كل منهما وهو ما يعكس المصلحة المشتركة التي تربط كل طرف من أطراف الاستثمار الاجنبي المباشر والتي يجب أن تتكامل فيما بينها حتى يحقق كل طرف غايته دون الاضرار بمصالح الطرف الأخر .لقد أصبح الوقت الراهن يشكل تحدي حقيقي للدول النامية

والمتقدمة على حد سواء نتيجة التنافس الكبير لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للأهمية التي يتميز بها عن بقية أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية [17]والتي تظهر في النقاط التالية:

*يسمح الاستثمار بنقل التكنولوجيا وخاصة في شكل أنواع جديدة من مدخلات رأس المال وهو الشيء الذي لا يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمارات المالية والتجارة في السلع والخدمات، كما أنه يلعب دورا مهما في تعزيز المنافسة في سوق المدخلات للدول المضيفة،

* تنمية وتطوير رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال تدريب الموظفين في مسار تشغيل الشركات الجديدة،

*الأرباح الناتجة عن الاستثمار الاجنبي المباشر تسهم في ضرائب الشركات والتي بدورها ترفع من ايرادات البلد المضيف،

* يتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه لا يمكنه الانسحاب بسب رغبة من البلد المضيف عند بوادر ظهور اضطرابات وهذا عكس القروض قصيرة الاجل كما انه يمتاز بإعادة التقييم عند حدوث أي أزمة تعصف بالبلد المضيف

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتنافس الدول المضيفة على تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغية تشجيعه على الاستقرار بها اذ ان الجاذبية التي يمكن لأي بلد ان تمارسها على المستثمرين الدوليين، تتضمن مجموعة من العوامل الدولية، التي تخلق

---

[16]-نزاري رفيق. اثر الاستثمار الأجنبي و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012. طروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة 1. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2017. ص36

[17]- Prakash Loungani and Assaf Razin," How Beneficial Is Foreign Direct Investment for Developing Countries?", FINNNCE AND DEVLOPMENT,Vol.38,N.2,(2001),p.7.

الظروف المواتية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر مهما كانت الاستراتيجية المتابعة من طرف المستثمرين، الذين يهدفون لتحقيق وتعظيم الفائدة، ومنه فهذه الاستثمارات تتوجه الى حيث تجد المناخ الملائم للنمو الذي يسهل الوصول الى العملاء في الدول الأخرى من خلال تقريب المنتج وتقليل تكاليف المبيعات والنقل وتحقيق استقرار الفروع في الخارج [18]، وبالتالي اشتداد المنافسة بين الدول لتقديم عديد من المزايا والضمانات والدوافع .

ومن اهم هذه الدوافع نذكر:

1-الدافع السياسي والاجتماعي:

ان الاستقرار السياسي وعلى الرغم انه مثار الجدل بين الباحثين حول درجاته واهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، الا ان هناك اجماع حول أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك ان المستثمر لن يخاطر بنقل راس ماله وخبرته الى دولة ما الا اذا اطمأن الى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فراس المال الأجنبي يبحث عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه القيام بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الازمات المختلفة [19]،من جانب أخر، فإن الاستقرار السياسي في دولة ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي، يعد عاملا فاعلا في تشجيع الاستثمار على الاقبال والمساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدول، اما العوامل الاجتماعية فتنعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم المسير قد تؤدي العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال انشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال[20] ، لذا يكون الدفع اما مساعدة دولة حليفة، او للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية الى الدول النامية، بهدف التوسع والسيطرة على القرار السياسي لهذه الدول.

2-الدافع الاقتصادي:

هدف المستثمرون الأجانب هو الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدنهم الأصلية او في البلد المضيف، فبالنسبة للبلدان الاصلية فإنهم قد سيطرو على اسواقها حتى درجة التشبع، و بالتالي بلوغ العوائد الى اقصى حد يمكن الوصول اليه في بلدهم ولا يمكنهم الزيادة، ونتيجة لتكدس الإنتاج او زيادة المنافسة بين الشركات في هذه الدول كان لزاما عليها البحث عن أسواق جديدة خارج حدودها، لتصريف الفائض من انتاجها، وتوظيف رؤوس اموالها، اذا تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي يعتبر دافعا مهما.

---

[18]-إبراهيم عبد العزيز النجار، ازمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، بدون رقم الطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص20

[19]- حسب دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي والضمانات القانونية، الطبعة الأولى مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت، 2006، ص83

3-الرغبة في النمو والتوسع:

هناك دوافع أخرى تسعى اليها الشركات المتعددة الجنسيات بهدف تطوير الاستغلال التجاري والاستحواذ على أكبر حصص من الأسواق، إضافة الى التوسع والنمو والقضاء على المنافسين المشابهين، هناك شركات لم تستطيع ان تنافس شركات اخرى في السوق نفسه والمنتج نفسه، اضطرت الى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع دفعه الى الاستثمار في المباشر في الأسواق الأخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طوليا وعرضيا، وهو هدف اساسي تسعى اليه هذه الشركة[21].

4-التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادي واحد:

يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر الى تنويع النشاطات والأسواق، من خلال التخفيف من مخاطر قد تصيب راس المال، فاعتماد سوق اقتصادية واحدة هو خطر قد ينهي راس المال، لذا يحاول المستثمرين الأجانب تفادي ذلك بتوطين استثماراتهم في أسواق مختلفة، كي يحدوا من الهزات والمخاطر التي قد تصيب راس مالهم وتفاديا أيضا للانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة، وهنا تلجأ الشركات الى تنويع الأسواق وفتح فروع وشبكات لها بدول مختلفة، كما ان الشركات المتعددة الجنسيات ستستفيد من دخول تفضيلي الى اسواق أخرى يتعامل معها البلد المضيف[22]، وبالتالي هو دافع يخفف من المخاطر عليها .

5-احتواء المعرفة الفنية والعلمية:

لابد من الإشارة الى التقدم العلمي والتقني الذي يساهم بصورة او أخرى في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر اذ انه من غير المتصور الحصول على التقنية وانتاجها دون مساهمة او مشاركة من يملك اسرارها التقنية، ولغرض الوصول الى هذا الهدف تعتمد الدول النامية على وجهه الخصوص الى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموما بعقود الاستثمار تنصب على البحث والتطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات وشركات الدول المتقدمة التي لا تترد عموما في نقل معطيات قدراتها العلمية وبمقابل عوض الى الدول النامية[23] ، هذا الدافع يجعل من الشركات تتموقع وتتمركز في العديد من الأسواق الدولية من خلال التكنولوجيا الدقيقة التي تستعملها في الإنتاج المحتكرة من طرفها، مما يدفع العديد من الدول الى تخفيض تكاليف السلع بجلبها عن طريق الشراكة مع هذه الشركة، او بواسطة شرائها، او تقديم تسهيلات او حوافز لهذه الشركات للمجيئ والاستقرار في هذه البلدان، وبالتالي أصبحت المعرفة الفنية والتقنية والعلمية دافع يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6-قيود التجارة الخارجية:

تضع الكثير من الدول ولاسيما النامية بعض القيود على عمليات التصدير والاستيراد بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزينة العامة والمثال على ذلك فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة او وضع حد اقصى بكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها او فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف

---

[21]-عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، الطبعة الأولى ، مطبعة بيروت لبنان ،2013، ص57

[22]- سليم ادريس، جاذبية الاستثمار الصناعي المباشر في تونس مجلة المنطقة والتنمية العدد25. 2007 ، ص140

[23]-حسب دريد محمود السامرائي، ص78

التقليل من استيراد السلع الأجنبية، ومن شأن هذا الإجراءات فسح المجال امام راس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال انشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدول التي تطبق مثل هذه الأساليب التقليدية [24]، هكذا أصبحت قيود التجارة الخارجية التي تفرضها الدول المضيفة تدفع الشركات المتعددة الجنسيات لتفادي هذه الحواجز، باختراق أسواقها من الداخل عن طريق انتاج هذه السلع داخلها وذلك بإقامة وحدات إنتاجية تخضع لقوانينها الداخلية، وبالتالي اصبح تقييد التجارة الخارجية دافع للاستثمار الأجنبي المباشر للتموقع بهذه الدول.

7-السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة:

تهدف الدول المتقدمة من وراء تشجيع شركاتها الكبرى الى الاستثمار في الدول الأخرى على اختراق أسواقها، بغية الهيمنة عليها وعلى أسواقها، والتحكم في القرار السياسي وتوجيهه، بالإضافة الى السعي للحصول على المواد الأولية الخام بأسعار رخيصة، لرفع صادرتها لها، لان توسيع سوقها يؤدي الى توسيع شركاتها في هذه الأسواق، وبالتالي تعتبر السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة دافع من دوافع انتشار الاستثمار الأجنبي.

8-العوامل القانونية والتشريعية:

ان الدول الأكثر قدرة على التكيف هي تلك الدول التي لها القدرة على رد الفعل بسرعة للأخطار او الفرص أي الابداع في خلق القطاع الذي يمكن الدولة من الصمود امام منافسيها حتى لو كانت من الدول الكبرى،

ان القدرة على معرفة الفرص التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها تعتبر راسخته في مؤسسة الدولة، وهذا ما يفسر مفهوم التكييف المؤسساتي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ان المؤسسات او مجموعة المؤسسات المعنية بالتكييف المؤسساتي هي الحكومة، الأسواق، التربية والمحيط الاجتماعي والثقافي[25]

9-الاحتكار:

هو رغبة الشركات المتعددة الجنسية في الهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة، واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم، وهي نطرة مسيري هذه الشركات واستراتيجية من استراتيجياتهم[26].

10-رخص العمالة في الدول النامية:

هو دافع من دوافع تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، عوض الأجور الباهظة التي تتطلبها الايدي العاملة في البلدان الاصلية لهذه الشركات، وبالتالي الاستفادة من فارق الأجور والتكاليف.

11-التواجد و التموقع بالقرب من المواد الأولية:

هي التقريب من مواقع المواد الأولية وتقليل تكاليف النقل هذه المواد.

---

[24]- حسب دريد محمود السامرائي، المرجع سابق ذكره، ص79

[25]-يوسف رشيد، ص ص162-163

[26]-عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري: الاسس ، العولمة والتجارة الالكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد، للنشر والتوزيع، الاردن ، 2004، ص 112

المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة نظريات حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مع سعي العديد من الدول لتقديم جملة من الحوافز التي يمكن للدولة المضيفة أن تمنحها للمستثمر الأجنبي قصد جذبه. وهناك صنفين لنظريات الاستثمار الاجنبي المباشر التي حاولت تفسيره نتطرق اليها.

* **التصنيف الأول لنظريات الاستثمار الاجنبي المباشر** : يتمثل التصنيف الأول للنظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر في النظريات التالية:

- نظرية عدم كمال السوق
- نظرية الحماية
- نظرية دورة حياة المنتج الدولي
- نظرية الموقع
- نظرية الموقع المعدلة.

1-1 نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على عدة افتَراضات عند تحليلها لأسباب اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الدول ولعل أهمها غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية وانخفاض المعروض من السلع في هذه الدول، أي أن الشركات الوطنية ليس لها القدرة على المنافسة في مختلف المجالات الاقتصادية وحتى الوظيفية، ولأن الشركات متعددة الجنسية تتوفر لها الموارد المالية، التكنولوجيا والمهارات الإدارية جعلها دافعا للاستثمار في الدول النامية مع تفضيل التملك المطلق المشروعات الاستثمار لنظرتها الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي المباشر[27].

حسب نظرية كمال السوق فإن الاستثمار في الدول النامية من طرف الشركات متعددة الجنسية يكون في الحالات التالية[28]:

- وجود اختلافات في منتجات الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالشركات الوطنية.
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسية وتوفرها على وفورات الحجم.
- تفوق الشركات متعددة الجنسية تكنولوجيا.
- تشدد السياسات الجمركية في الدول المضيفة وصعوبة التصدير لهذه الدول.

1-2 نظرية الحماية

تعبر هذه النظرية عن مجموع الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة ومنع تسربها أطول فتَرة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التخصيص أو الإنتاج، وفي هذا المجال يرى young و hoodأنه يجب على الشركة أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن،

---

[27] N.Hood and S.Young. " The economics of multinational enterprise ", Essex,U,K, Longman Group, .Ltd,1981

[28]-.عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، ط1. مكتبة الإشعاع الفنية، مصر. 2001.ص394

هذا التفوق عادة ما يتمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي يحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى، وتفسر هذه النظرية أيضا الاستًراتيجيات المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسية للتوغل في الأسواق وتوطين صناعاتها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات[29]

1-3 نظرية دورة حياة المنتج الدولي

ريمون فيرنون هو صاحب هذه النظرية، حيث تقوم هذه الأخيرة على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها من (الظهور، النمو، النضج، الانحدار ثم الزوال) وتحتفظ الشركة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج، تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، حتى تنتهي إلى الزوال.[30]

وتمر دورة حياة المنتج بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي:

ب-1مرحلة إعداد المنتج وتقديمه: من أجل انتشار المنتج الجديد يستلزم الأمر تخصيص للبحث والتطوير وكذلك توفير الموارد البشرية المؤهلة فضلا عن ذلك يجب أن تؤخذ تكاليف هذه العملية بعين الاعتبار ويجب أن يؤمن السوق المحلي منافذ واسعة للمبيعات، باعتبار أن كبر حجم السوق يترتب على أن يكون الطلب مرتفعا، ومن هنا نستنتج أن المنتج الجديد في المرحلة الأولى يكون في الدول ذات الطلب الفعال وسوق واسع وكذلك تكنولوجية عالية ثم بداية تسويقية على المستوى المحلي[31].

ب-2-مرحلة النمو والتصدير: يزيد الطلب في هذه المرحلة على السلعة بشكل كبير وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج، مبتدئة بالأسواق المجاورة، حيث يتزايد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فتستغل المؤسسة الفرصة وتزيد من كمية الإنتاج وتحسن نوعية للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، حيث تشتد الحملة الترويجية للسلعة الموجهة للمستهلكين والتجار في هذه المرحلة كما تعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة من إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلع[32].

ب-3 مرحلة النضج: تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور، ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتج يعتبر أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الأم، فتعتمد الشركة المنتجة على نقل

---

[29]- N.Hood and S.Young, " the economics of multinational enterprise ", Op.cit.P56

[30]- عدنان داود محمد العذراي. لاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.ص65-66

[31]- نعيمة أوعي. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016.ص38

[32]- خالد ارغب الخطيب: التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2012.ص153

نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية[33] .

ب-4مرحلة التدهور والانحدار: في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بالتعبير عن ولائهم للسلعة، حيث تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء وتقوم، وذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، في السوق ّ لأطول مدة بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها، ألوانها، أسعارها وفي نفس الوقت تعتمد الإستراتيجية الهجومية وذلك باختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق من جديد. وبذلك وجد "فيرنون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المراحل التالية للمرحلة الأولى من دورة حياة المنتج[34].

يمكن توضيح دورة حياة المنتج من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): مراحل دورة حياة المنتج

المبيعات

مصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مرجع علي‌عباس، إدارةالأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن

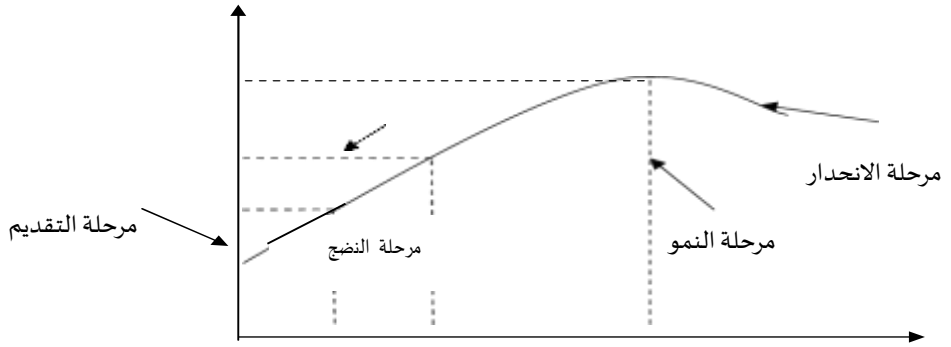

[33]– . علي عباس: إدارة الاعمال الدولية –المدخل العام –دار المسيرة للنشر والطبعة والتوزيع – عمان، الطبعة الثالث، 2013.ص151

[34]– محمد ساحل، عبد الحق بن تقات،" تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية ، مجلة اقتصاد المال والاعمال مجلد 3،العدد3، 2019، ص444

1-4 نظرية الموقع

توضح هذه النظرية أن أسباب نجاح الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة لبلدان بعينها يرتكز على أساس ثروة البلد من موارد طبيعية ،وتوافر العمالة وحجم السوق ووجود البنية التحتية الملائمة والسياسات الحكومية المتبعة فيما يتعلق بهذه الموارد ،كما ينظر لهذه النظرية بانها تندرج ضمن مقاربات الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر أي ان التدفقات التي تتم بين بلدين تكون مرتفعة اذا كان متشابهين من الناحية الاقتصادية والثقافية والجغرافية واتي تؤثر فيها متغيرات عديدة كاللغة المشتركة والجوانب المشتركة والجوانب المؤسساتية، حجم السوق ومستوى حجم التجاري وغيرها من المتغيرات التي تعتبر من محددات الاستثمار الأجنبي[1] ،ان هذه النظرية ركزت على المزايا التي تتوفر عليها الشركات المتعددة الجنسيات كعنصر مؤثر في تحركات الاستثمار الأجنبي.

1-5 نظرية الموقع المعدلة

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السابق عرضها في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات SIM وROBOCK: في الجدول الآتي MONDS[2]

الجدول (01) العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثـــــــــــلة
– خصائص المنتج /السلعة.	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية.
ب الخصائص المميزة للدولة المضيفة	الخصائص المميزة للدولة المضيفة طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية..... الخ

[1]–رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر ،2002) ص54–55

[2]– أقاسم حسنة. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر03. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية. 2012.ص19

ج–العلاقات الدولية للدولة	المضيفة مع الدول الأخرى نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حركة أو انتقال رؤوس الأموال، المعلومات، البضائع، التجارة الدولية.... الخ
العوامل الدافعة	أمثـــــــــــــلة
ا–الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية وحجم الشركة
ب المركز التنافسي	القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية... الخ
العوامل الحاكمة	أمثـــــــــــــلة
– الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتعيين، سياسات الاستثمار، الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.........الخ
ب الخصائص المميزة للدولة الأم	الخصائص المميزة للدولة الأم القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج
ج–العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشر

المصدر: . عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. ص.ص 69–70

– الانتقادات الموجهة لنظرية الموقع والموقع المعدلة:

ككل نظرية هناك بعض الانتقادات التي توجه إليها سواء في شكلها الأول (نظرية الموقع) أو في شكلها المعدل (نظرية الموقع المعدلة) نلخص أهمها فيما يلي:

– لا تأخذ في الاعتبار المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركات المتعددة النشاط، وبالأخص المزايا المعرفية لما لها من خصائص مشابهة لخصائص السلع الاجتماعية في جانب العرض من حيث أنه يمكن للشركة الأم نقلها إلى وحداتها التابعة في مختلف دول العالم لاستغلالها دون أن تحمل نفقة حدية تذكر، ذلك على الرغم من أن حيازة المزايا الاحتكارية تشكل الشرط الضروري لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

– أغفلت هذه النظرية رغبة الشركات العملاقة في السيطرة على الأسواق الدولية والتحكم فيها ومن تم توجيهها وفق مصالحها. وهو الأمر الذي يجعل هذه الشركات تنجز استثمارات في مناطق جغرافية متعددة من العالم قصد الوصول إلى أهدافها المسطرة بصرف النظر عن التوفر الكلي أو الجزئي للعوامل التي وضعتها هذه النظرية.

2-التصنيف الثاني: لنظريات الاستثمار الاجنبي المباشر

كما يمكن ان نجد تصنيفا اخر للنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي نضعها في النظريات التالية:

- نظرية التحركات الدولية لرأس المال
- نظرية المنشأة الصناعية
- نظرية دورة حياة المنتج
- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق).

1 نظرية التحركات الدولية لرأس المال: لقد اعتمدت هذه النظريات التي قدمت شرح وتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر على قواعد وأساسيات المبادئ المالية، حيث تم تقديمه على أنه رغبة الشركات في الحصول على أعلى عائد من استثمار رأسمالها ، وعليه فنظرية نظرية التحركات الدولية لرأس مالها تفسر تدفق رؤوس الأموال بين الدول على أنه استجابة لاختلاف الفائدة من دولة لأخرى1.

تعتبر نظرية التحركات الدولية لرأس المال أن أهم عنصر محرك لعملية التصدير والاستيراد هو اختلاف سعر الفائدة بين الدول ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى مدى وجود وإتاحة رأس المال بتلك الدول أي المضيفة، فمع افتراض وجود سوق للمنافسة (كمال السوق) فإن رأس المال سوف ينتقل بحرية من سوق لأخر، وبالتالي تدفق من الدول ذات العائد المنخفض إلي العائد المرتفع ويستمر ذلك حتى تتعدى معدلات الفائدة بتُلك الدول.

ووفق النظرية النيو كلاسيكية فقد عجزت عن إعطاء تفسير حقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر ووجهت لها العديد من الانتقادات أهمها:

- لا تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر؛ ونظرت لكليهما على أنه انتقال لرؤوس الأموال فقط؛ وأهملت كون الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط رأس مال وإنما هو أيضا تكنولوجيا ومهارة وإدارة ...الخ.
- تركيزها على عامل سعر الفائدة لتفسير انتقال رؤوس الأموال لا يعتبر العامل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر وإنما هناك عوامل مهمة أيضا مثل الظروف السياسية وحجم السوق ومدى ملائمة المناخ الاستثماري،

نظرية التحركات الدولية لرأس المال تقوم على مبدأ المنافسة الكاملة وهذا غير ملائم للتعامل مع واقع مبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر وجود المنافسة غير التامة شرط أساسي لحدوثة وذلك لأن الشركات المتعددة الجنسيات تفضل العمل في الوضع الذي تمتلك فه مزايا احتكارية،

---

[1]- أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، مصر2005، ص 92

– قدمت هذه النظرية نموذجا لتفسير وجود الاستثمار بين الدولتين، ولم تستطع تفسير الأسباب التي تدفع الشركات بالقيام بعملية الاستثمار في دولة ما بدلا عن عملية التصدير اليها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الانتقادات التي قدمت للنظرية، سعى الباحثون إلى تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ آخذين بعين الاعتبار أن الاستثمار يعمل في أسواق تسود فيها المنافسة الاحتكارية (احتكار القلة)، وأيضا يجب الاخذ بعين الاعتبار ان الاستثمار الأجنبي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأسواق، عناصر الإنتاج، طبيعة المنتج وغير ذلك؛ وبذلك ظهرت نظريات أخرى كثير أخذت في اعتباراتها مثل هذه النقاط واختلفت في تفسيراتها أيضا.

1- نظرية المنشأة الصناعية

قوة هذه النظرية على أساس المنافسة الاحتكارية وتؤكد بأن العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية هي المسؤولة على الانحرافات المسجلة في نموذج السوق الحر والكامل، فوجود قيود على الدخول للسوق يدفع المنشآت إلى تنويع استَّراتيجياتها التسويقية والقيام بالاندماج الأفقي أو العمودي

يتحكم في اختيار شكل الاستثمار المناسب المزايا النسبية التي يوفرها البلد المضيف. ومن أبرز رواد هذه المدرسة Kindelberger/Hymerومجموعة هارفارد من أمثال Vernon. R ونظريته حول دورة حياة المنتج، فالاستثمار الأجنبي يتم نتيجة لوجود منافسة احتكارية بين كبرى الشركات الرأسمالية من أجل اقتسام السوق. فعندما تمتلك الشركة الرأسمالية مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في البلد المضيف، فإنها تسعى إلى تحقيق أرباح في الخارج تفوق تلك التي يمكن تحقيقها في الداخل، وهو الذي يدفعها لنقل نشاطها إلى الخارج. وعليه يمكن القول أن نظرية المنشأة تعتمد في تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر على رغبة الشركات إلى الاستثمار والسيطرة في الخارج وذلك إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية في الدولة المضيفة، حيث يكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية. ومن أهم المميزات التي يمكن الشركات من التمتع مزايا احتكارية في السوق [1]هي:

– امتلاك تكنولوجيا متقدمة: تتمثل في المنتجات عالية التكنولوجيا وعالية الجودة أو الطرق الإنتاجية المتقدمة والمعرفة الفنية والمهارات الفردية والجماعية لفرق العمل التسويقية والإدارية وغيرها

[1]– نضال غرايبة، "محددات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك. المجلد13 عدد01، جامعة اليرموك، الاردان ،1997، ص114

كبر حجم الشركات وتنوع منتجاتها: وذلك ما يمكنها من تحقيق حجم اقتصاديات؛ وتمييز منتجاتها من خلال السياسة السعرية والتوزيع والتَّرويج والقدرة للوصول إلى عناصر الإنتاج بأقل التكاليف؛ وهو ما يمنحها القدرة على المناورة والحصول على مزايا تنافسية في البلد المستضيف.

– القدرة على الوصول الى التمويل: إن كبر حجم الشركات وتنوع نشاطاتها يجعلها قادرة على زيادة رأسمالها بشكل مستمر وبتكلفة اقل، نظرا لطبيعة أرباحها التي تتميز بالاستقرار إلى جانب قدراتها على نقل نشاطاتها استجابة للتغيرات في أسعار الإنتاج ووفرتها.

3– نظرية المزايا الاحتكارية:

قدمت نظرية الاستخدام . الداخلي للمزايا الاحتكارية تفسير لنمو الشركات متعددة الجنسيات، وأوضحت الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تركيز على الطريقة التي تمكن من استغلال مزايا الاحتكارية المملوكة لها استجابة لعدم كمال السوق، والذي يعوق ويمنع كفاءة العمليات في الأسواق الدولية سواء في التجارة أو الاستثمار، ويحول دون بيع المزايا الاحتكارية المملوكة للمنشآت الأخرى في الدول المضيفة.

وتعود نظرية الاستخدام . الداخلي للمزايا الاحتكارية كفكرة عامة إلى (R.coase) وقد تم تطويرها تحويلها إلى نظرية على يد كل من (Caves & Dunning) هذا إلى جانب اسهامات كل من Buckley, Casson Rugman وقد أوضحت هذه النظرية أن الاستخدام . الداخلي للمزايا الاحتكارية يعد من بين محددات الإنتاج الدولي، وأشارت في هذا الصدد إلى أن الدافع الرئيسي لقيام الشركة الام بالاستثمار الأجنبي المباشر يعود إلى عدم كمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج بصفة خاصة والسلع الوسيطة واسوق المعرفة والمعلومات .[1]

[1]– ليليا بن منصور، "الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، ، العدد 5 المجلد02، 2014، ص120

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يلعب النمو الاقتصادي دورا هما بالنسبة للاقتصاديين لهذا سنتطرق إلى مجموعة تعريفات تبرز ماهية النمو الاقتصادي كالاتي:

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة تاريخيا، أي منذ الثورة الصناعية، وقد تعددت تعريفاته حيث عرف انه مجموع الإنتاج من البضائع والخدمات في سنة واحدة مقسوم على عدد السكان، وبلغة أخرى هو زيادة الإنتاج الحقيقي للفرد، خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة واحدة. [1] في حين عرفهPerroux Francois1973 بأنه الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر إنتاج بالحجم لبلد ما (الناتج إجمالي الصافي بالقيمة حقيقية). [2]

وكذلك يمكن تعريفه على انه الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسه ركود وكساد [3]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن زيادة مستدامة ومستمرة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد معين على مدى فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا النمو عادة بزيادة إجمالي الناتج المحلي وزيادة الدخل القومي والزيادة في الإنتاجية العاملة، وتعتمد دقة هذا تعريف على النظرية الاقتصادية المستخدمة حيث يمكن أن تشمل مؤشرات أخرى مثل تحسين مستوى المعيشة وانخفاض معدلات البطالة وغيرها.

المطلب الثاني: تطور نظريات النمو الاقتصادي

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا هائلا و ذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية وقد تلتها بعد ذلك بعض محاولات جريئة أخرى والتي استعملت فيها النماذج

---

[1] محمد اشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق، الأردن، 2009، ص164

[2] Paul masse histoire economique et social du monde delhumanite au xx siecle tome 1 edtions lharmattan paris 2011p357

[3] نزار سعد دين العيسي ابراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى الأردن عمان 2006ص313

الرياضية على نطاق واسع,و التي قدمت من طرف "شومبيتر" وفي ظل الانتقادات موجهة لهذه النظريات وخاصة النموذج الأخير، ظهر نموذج أكثر تحليلا مقدما من طرف الباحث النيوكلاسيكي "سولو",و لهذا تعتبر النظريات التي أتت قبل "سولو"منبع الأفكار التي اعتمد عليها هذا الأخير في بناء النموذج المتعلق بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في النظريات الكلاسيكية

على الرغم من أن النظريات الكلاسيكية تعتبر عوامل أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أنها تغفل عن عوامل أخرى مهمة مثل التقنية والابتكار وتأثيرها على النمو الاقتصادي، كما أنها ربما تعتبر أن التوزيع العادل للدخل والثروة ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي.

يعتبر ادم سميث احد أقدم مفكرين المدرسة كلاسيكية وهو أول من كتب في التنمية الاقتصادية في كتابه الشهير ثورة الأمم الذي يعتقد فيه أن العمل هو المصدر الأساسي لثروة الأمة وان تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والابتكارات وتناقص وقت العمل اللازم للعملية الإنتاجية، يعتقد انه لكي تحصل عملية النمو يجب أن يكون هناك تراكم في رأس مال ورفع إنتاجية العمل وتكون حرية للتجارة ويرى ادم سميث أن نمو الإنتاج يعتمد على الاستثمار وتراكم رأس المال وان الادخارات تؤدي إلى زيادة رأس المال تلقائيا في حين هذه الادخارات يجب أن تكون ناجمة عن الأرباح المتولد من نشاط صناعي وزراعي متخصص[1].وأما بخصوص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في اعتقاده يجب أن يكون ويقتصر على الجانب الاجتماعي وتحقيق الأمن والعدالة ودعا ادم سميث إلى إزالة القيود الحكومية كي يتحقق التخصص في العمل وتتوسع الأسواق [2].

ومن جانب آخر يقدم دافيد ريكاردو الأسباب التي تؤدي إلى حالة ركود او إلى النمو الصفري حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار ركود بالاستناد إلى أفكار سميث فانه يعتبر أن حالة ركود غير ناتجة على القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي أي المردودية في هذا أخير متناقصة حيث حسب ريكاردو فان نوعية الأراضي غير متساوية وبالمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية ناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الربع في الأراضي ذات جودة مرتفعة مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية اقل وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نصيب نسبي للرأسماليين والعمال والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي واعتبار الأرباح هي المحرك والمصدر لتراكم رأس المال ويستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر وبالتالي تسود حالة ركود[3].

---

[1]مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، عمان الأردن و2007ص 56

[2]ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد الجزء الأول، طبعة ثانية ديوان مطبوعات الجامعية جزائر 2013ص74

[3]محمد عبد عزيز عجيمية محمد علي ليثي تنمية الاقتصادية الإسكندرية مؤسسة شهاب الجامعة1996 ص57ص58

و كذلك يعطى دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي بما في ذلك من العوامل الفكرية الثقافية، الأجهزة التنظيمية للمجتمع والاستقرار سياسي، إضافة إلى ذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي وذلك من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل [1].

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في النظريات النيوكلاسيكية:

النمو الاقتصادي في النظريات النيوكلاسيكية يركز على فهم كيفية تحقيق زيادة دائمة في الإنتاج والدخل الوطني على المدى الطويل، وتشير هذه النظريات إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية التي تنظر إلى الاقتصاد كنظام يعمل بكفاءة عندما يتم تحقيق توازن بين العرض والطلب، والتشجيع على الحرية الاقتصادية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال التنافس الحر بين الشركات.

يوضح نموذج مقدم من طرف سولو سوان سنة 1956أساليب النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة حيث يظهر للاقتصاد على المدى القصير في المرحلة الانتقالية ووفق هذه النظرية يحصل توازن عند تساوي معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي في اجل طويل وذلك في حالة وجود قوة عمل فائضة ومعدلات ادخار منخفضة إذا يمكن التركيز على العمل الذي يزيد في نصيب الفرد في الدخل وبالتالي زيادة الادخار الذي ينتج عنه التراكم الرأس مالي فيحقق زيادة في النمو الاقتصادي. [2]

كما وضحت نظرية التقدم التقني والتطور الاقتصادي للاقتصادي" joseph alios Schumpeter "من خلال كتابه الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية سنة1942 والتي تبين انه إذا ما تم استخراج كل من الابتكارات والتطبيقات الإبتكارية من الدورات الاقتصادية يصل الاقتصاد إلى مرحلة ثبات.

و حصر شومبيتر الابتكارات في [3]:

-تقديم منتج جديد

_تقديم طريقة جديدة للإنتاج

_الدخول إلى سوق جديد

_الحصول على مصدر جديد للمواد الخام

---

[1] فايز ابرهيم حبيب نظريات تنمية ونمو الاقتصادي المملكة عربية سعودية جامعة ملك سعود 1985ص27ص28

[2] توفيق عباس عبد عون مسعودي، دراسة في معدلات للنمو اللازمة لصالح فقراء)العراق دراسة تطبيقية)قسم الاقتصاد، كربلاء العدد 26المجلد سابع 2010ص29

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص69ص72

-إقامة تنظيم جديد للصناعة

الفرع الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون مرور بالعوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت وبالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما ببين الدول، إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة، هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ وبشكل أكثر إيجازا، فإن نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو، والذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي ل"سولو[1] ".تحمل نماذج النمو الداخلي بعض التشابه الهيكلي مع النظريات التي تقابلها، ولكنها تختلف عنها على نحو كبير في افتراضاتها الأساسية والاستنتاجات التي تتمخض عنها [2].

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي

نمو الاقتصاد يتأثر بعدة عوامل مترابطة ومن بين هذه العوامل الاستثمارات اذ تلعب دورا حسما في تعزيز الإنتاج وتشجيع النمو الاقتصادي بينما التكنولوجيا تساهم في زيادة كفاءة الإنتاج وتفتح الأبواب لفرص جديدة بالإضافة إلى ذلك التعليم والتدريب يساهمان في رفع مستوى الكفاءة للعمالة وبالتالي تحفيز الإنتاجية، تلعب السياسات الحكومية أيضا دورا حيويا في توجيه النمو الاقتصادي من خلال سياسات الضرائب والنفقات العامة وإدارة التجارة الخارجية وأخيرا الاستقرار السياسي والاجتماعي يمكن إن يسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في الاقتصاد.

الفرع الأول: تراكم رأس المال المادي

تراكم رأس المال هو عملية تجميع الثروة الاقتصادية عبر الاستثمار والتوفير لتحقيق النمو الاقتصادي في المدى الطويل ويتم ذلك عن طريق تجميع المدخرات واستثمارها في مختلف الأصول المالية والحقوقية مثل الأسهم والسندات والعقارات والأعمال التجارية وتعتبر عملية تراكم رأس المال مصدرا هاما لنمو الاقتصاد حيث يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة كما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للدول وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

---

[1]ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود, التنمية الاقتصادية دار مريخ للنشر، الرياض، 2006 ص154 ص155.

[2]محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر وتوزيع، الأردن, الطبعة الأولى 2010 ص10.

حيث ينطوي رأس المال المادي على كل أصل المنتج، وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمية، ورأس المال في أي دولة أو أي اقتصاد هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة في لحظة معينة، أي يعبر عما تملك الدولة من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة، وهذا الموجود من رأس المال يمكن أن يتغير عبر الزمن.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي هو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار الذي لا يعدو عن كونه مقدار الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية التي تمت، فالاستثمار هو المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، حيث يعبر عن الزيادة في رأسمال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام، أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأسمال المجتمع.

الفرع الثاني: رأس المال البشري

رأس المال البشري هو المجموعة الشاملة من المعرفة والمهارات والقدرات والخبرات التي يمتلكها الفرد أو المجتمع في شكلهم البشري من التعليم والتدريب والخبرة المهنية والمهارات الفنية واللغوية والقدرات الإبداعية والابتكارية والقيم الاجتماعية والثقافية التي يمتلكها الأفراد والمجتمعات ويعتبر رأس المال البشري محركا رئيسيا للابتكار والإنتاجية حيث يؤثر على كفاءة العمل وجودة المنتجات والخدمات المقدمة التنافسية وتحقيق النمو الاقتصادي عبر الاستثمار في تطوير الموارد البشرية وتعزيز إمكانيتها.

يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ولا يعتمد على التدريب والتعليم فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري.[1]

ومن ناحية أخرى فأن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني وزيادة السكان في هذه الحالة وتعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال واستمرار دورة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري لأنه هو الذي يميز الدول المتقدمة على الدول النامية والتدريب الفني والإدراك مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير مهارات

[1] مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة مجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان الاردن 2014ص546ص547

مرتفعة ومجموعة هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي

الفرع الثالث: الأرض وموارد الطبيعية

تشكل الأرض وموارد الطبيعة جزءا أساسيا من البيئة التي يعيش فيها الإنسان حيث تشمل الموارد الطبيعية كل المكونات البيئة التي يمكن استخدمها من قبل الإنسان مثل المياه الهواء والتربة والغابات والمعادن والنفط والغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والطاقة النووية، تعتبر هذه الموارد أساسية للحياة والاقتصاد حيث تستخدم في الزراعة والصناعة والبناء وغيرها من الاستخدامات.

إن لعامل الأرض من حيث المساحة والنوعية من جهة وما تحمل من موارد باطنية من جهة أخرى دور كبير في عملية النمو والتطور الاقتصادي، يعتبر هذين العاملين من أقدم التفسيرات المقدمة لإظهار أسباب الاختلافات فيما بين الطاقات الإنتاجية في مختلف المجتمعات ومن ثم مستويات الإنتاج ودخول مستويات معيشة فكثيرا ما تذكر الأدبيات الاقتصادية إن توفر موارد طبيعية من حديد خام ونفط وفحم كان العامل الرئيسي وراء ما حققته المملكة المتحدة وألمانيا والولايات متحدة الأمريكية من نمو وازدهار. [1]

الفرع الرابع: التكنولوجيا الجديدة

التكنولوجيا الجديدة هي المفاهيم والأساليب والأدوات والابتكارات الجديدة التي تستخدم لحل المشاكل وتحسين العمليات في مختلف المجالات وتعتبر مصدرا أساسيا للنمو الاقتصادي حيث تساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات وتوفير فرص جديدة للتوظيف وتحفيز الابتكار في مختلف الصناعات.

أن إدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج يساعد على النمو الاقتصادي وقد يكون أهم من الزيادة في مجموعة رؤوس الأموال ويراد بتكنولوجيا جديدة عند استخدام هذا المصطلح أشياء عديدة من قبل، الاختراعات جديدة، الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج التحسينات في التصميم والتحسين في تنظيم الإدارة والزيادة في الكفاءة في التخطيط وترتيب المصنع وإدخال التحسينات في الأنظمة، التدريب وتأهيل إدخال مزيد من الكفاءة في أنظمة النقل المواصلات.[2]

[1] محمد عبد عزيز عجمية، محمد علي الليثي التنمية الاقتصادية نظريتها الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2013 ص53

[2] محمد عبد العزيز محمدعبد جليل ابو سنينة مبادئ الاقتصاد منشورات جامعة قار يونس الطبعة الاولى بنغازي ليبيا 2002ص744

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

من أهم المصادر التمويلية لتمويل اقتصاديات الدول النامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن هذه الأخيرة تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية وتحسين قنوات توزيع وتسويق السلع المنتجة والمصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها، وبفضل احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين وخبرة اليد العاملة المحلية وعموما يمكن حصر أهم مجالات اهتمامها من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم(02): اهتمامات الفكر الحديث في تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

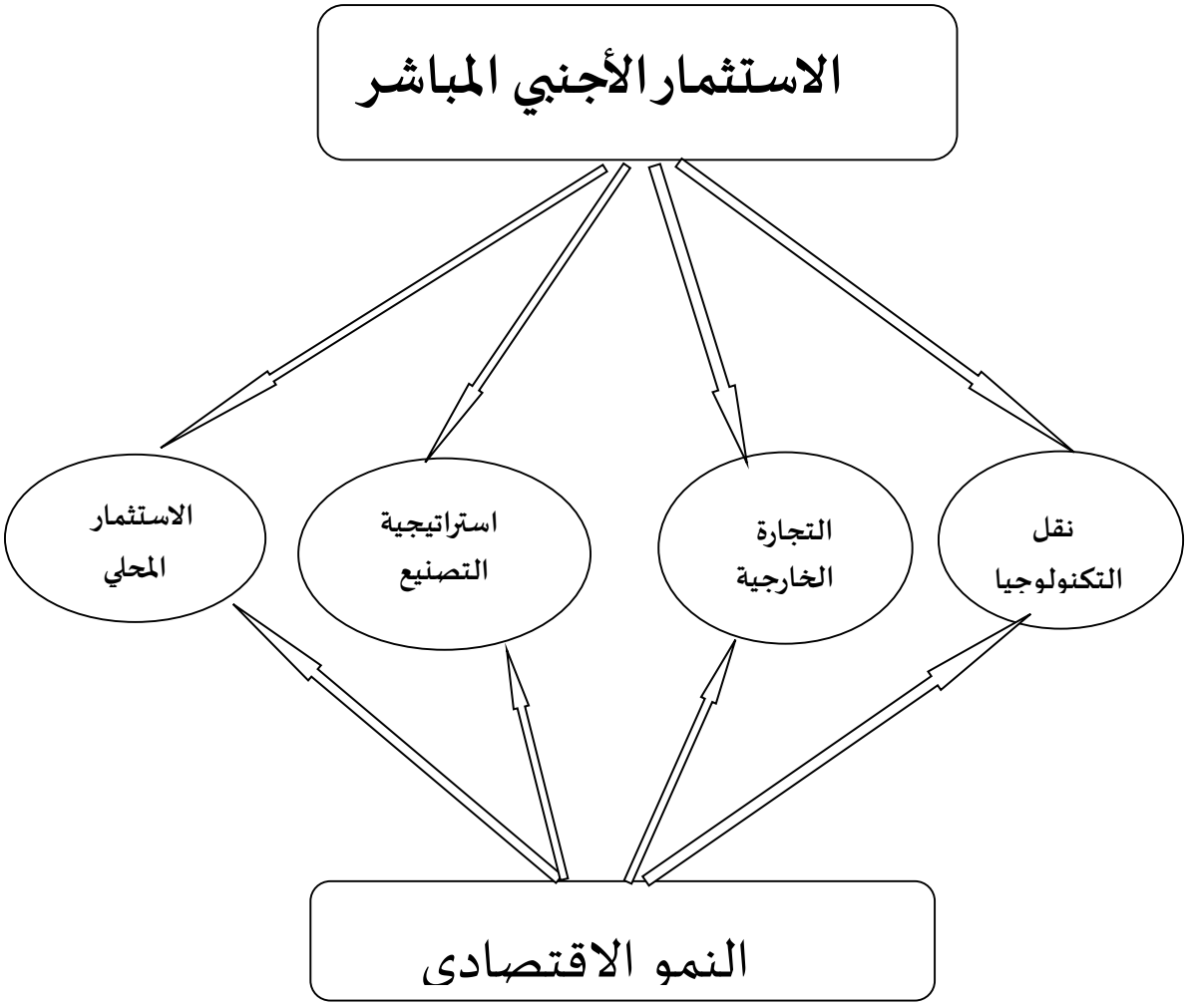

مصدر: شوقي جباري، مرجع سابق، ص 133

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتكنولوجيا.

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا إلى كثير من الدول النامية التي تعاني من التخلف التكنولوجي، ويمكن اعتبار التكنولوجيا " درجة المعرفة المجسدة في العمليات الصناعية المستخدمة، أو باختصار لإنتاج السلع والخدمات، ويمكن انتقالها من البلد المخترع إلى دول أخرى بطرق عديدة [1]" هي: " فن وعلم أصول الصنعة ." والاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد طرق نقل التكنولوجيا، ولكن عملية قياس مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا تبقى صعبة التحديد، إلا ان هناك عدة معوقات لنقل هذه التكنولوجيا سواء من جهة الدولة المضيفة أو من جهة الشركة المنشئة للاستثمار بحيث أن :المعوقات من جهة الدولة المضيفة هي [2] :

*غياب سوق حرة تتمكن من خلالها الدول النامية من شراء نوع معين من التكنولوجيا وفق ظروف العرض والطلب

* غياب بيئة تتوافق مع النوع الجديد من التكنولوجيا وتشمل: الخبرات، الإطارات الإدارية والفنية، التسهيلات الإنتاجية وغيرها من متطلبات نقل التكنولوجيا خاصة المتقدمة منها .أما المعوقات من جهة الشركة المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر فهي

*احتفاظها بالتكنولوجيا لمدة طويلة، وذلك لكي تبقى في وضعية احتكارية لأطول مدة ممكنة .

* ومن أجل الاحتفاظ بها أكثر تقوم بتدويل أنشطة البحث والتطوير والإنتاج وبيع منتجات جديدة .

* وتقوم أحيانا بالمراقبة وتحديد شروط تحويل التكنولوجيا من البلد المضيف كما يناسبها.

---

[1]– يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر) دراسة تحليلية للواقع والآفاق(، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010 ،ص 111

[2]–أبو قحف عبد السلام، السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ، ص 156 –157

ويبقى حجم وضعية التكنولوجيا المحولة حسب مستوى المنافسة للدولة المضيفة، وحسب قدرتها على التعلم من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة والعالية .

ولكن التحول التكنولوجي في الواقع يطرح مشكل التحكم في التكنولوجيا من قبل التي تريد استعمالها، وهذا ما يدفع بالدول النامية إلى ضرورة بناء نظام وطني للإبداع مرتبط ومتكامل يأخذ بعين الاعتبار ما تتوفر عليه من عوامل الإنتاج وحاجات السوق الفعلية الآنية والمستقبلية، كما أن التحول التكنولوجي ليس أكيدا لكون التكنولوجيا المستعملة في الدول المتقدمة ليست بالضرورة ملائمة لظروف وواقع توليفة عوامل الإنتاج في الدول النامية [1].

ولكن أشارت نتائج الدراسات التي أجراها Lall إلى عدم وجود أية آثار لقيام الشركات الأجنبية بنقل مستويات تكنولوجية لا تتلاءم مع خصائص الدول النامية المضيفة، فالمنتجات التي تقدمها هذه الشركات إنتاجا وتسويقا في أسواق الدول المضيفة تختلف عن تلك التي تقدمها في أسواقها الوطنية، كما وجد أيضا اختلاف جوهري في المنتجات من دولة نامية إلى أخرى، وفي كل الحالات تراعي الشركات الأجنبية متطلبات وخصائص كل سوق

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتجارة الخارجية:

هناك ترابط كبير بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية وعلاقة وطيدة بينهما ومن صميم قضايا العولمة المتعددة الأبعاد، كما أنهما يعتبران من بين جوهر عمليات تدويل التدفقات والمبادلات الاقتصادية، وهو ما جعلها تجذب اهتماما اقتصاديا وسياسيا منذ سنوات كما أنها كانت على الدوام محل بحث ونقاش مستمر وهو ما جعلها تحظى بعديد الدراسات التجريبية والنظرية.

أولا -العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية من وجهة نظر الدولة المصدرة والمضيفة:

من وجهة نظر البلد المستثمر ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتجارة مثلما يتم استبدال الصادرات بالمبيعات المحلية في الأسواق الخارجية وخاصة في شكل سلع تامة الصنع، غير أن هذه الأخير يمكن أن يكون لها أثر ضار بالصناعة المحلية والانتاج والتوظيف في البلد المستثمر. ومن جهة أخرى يمكن اعتبار التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر مكملين لبعضهما، لأن الاستثمار في الخارج يؤدي إلى الرفع من القدرة

[1]-عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

التنافسية في الأسواق الخارجية والتجارة في السلع الوسيطة والمنتجات التكميلية النهائية التابعة لها وهو ما يجعل من نوعية هذه العلاقة مفيدة لصناعة وصادرات الدولة المستثمرة. لقد تزايدت خلال العقود الأخيرة الأدلة التي تقترح أن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها أثر ايجابي على التجارة الخارجية للبلد المستثمر وهو ما تطرقت له نظريات تدويل الشركات المتعددة الجنسيات وسلوكياتها، ليس من منظور تهديد هذه الشركات للتكامل الدولي من خلال الاستثمار الأجنبي، بل ايضا باعتبارها عامل رئيسي تقود التجارة الدولية من خلال العرض وشبكات التوزيع الدولية [1].أما بالنسبة للدول المضيفة يمكن اعتبار العلاقة متناظرة لتلك الموجودة في البلد المستثمر، فالمبيعات والمشتريات المحلية من قبل الفروع الأجنبية ينظر لها كبديل للواردات من الدولة المستثمرة وهو ما يسمح لها بتحسين الحساب الجاري والانتاج المحلي والعمالة، حيث أنه إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ينتج عن استيراد المدخلات فهذا يعني ضمنا ضعف الحساب الجاري للبلد المضيف.

وهنا تجدر الإشارة إلى التفريق بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر

أولا: الأثر المباشر

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق بإبرام عقود للتصدير نحو الدول الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية في الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا -الاثر الغير المباشر

يظهر التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الخاصة بالدول المضيفة على المنتجات النهائية، إما بسبب عدم استيرادها أو تخفيض وارداتها من تلك المنتوجات، بينما يتوقع زيادة الواردات من السلع الوسيطة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في أسواق الدول المضيفة، وهو ما أكدته عديد الدراسات التجريبية، والتي أثبتت أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك القدرة على زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة، حيث توصلت دراسة (2002)Moustier and Menegaldo,التي تناولت علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

---

[1] – Pantulu, J., & Poon, J. P.," Foreign direct investment and international trade: evidence from the US and Japan", Journal of Economic Geography, Vol.3,No.3(2003)p.241.

بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط خلال الفترة 1985-1997على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات،

أما دراسة (2003) Rugruff and Mainguet تطرقت لدور الاستثمار الأجنبي مباشر في المبادلات الخارجية لدولة المجر، وتوصلت إلى أن الشركات التي لها رأس مال خارجي كان لها النصيب الأكبر من الصادرات للخارج، وهو ما تطور تدريجيا ليصل عام 1998 إلى ما نسبته % 19.85من الصادرات نحو الخارج[1]

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة فيكون التأثير إيجابا على المنتجات النهائية، فقد تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسطية فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدول المضيفة[2].

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف Kوبالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة[3]، حيث أن

$$I = Id + If$$

I : الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف

Id : الاستثمار المحلي في الدول المضيفة

If : الاستثمار الأجنبي المباشر

---

[1]-رفيق نزاري، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980-2012 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة 1 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.، ص ص. 177-178.

[2]- المرجع السابق، ص 51.

[3]- خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 74،75

نتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة، فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم، نظرا لتمويل جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي، أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر .

أولا: أثر الإحلال يحدث ذلك حسب فكرة " شومبيتر " في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة الابتكارية منها، والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات الأجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة، مهارات إدارية، قنوات دولية للتسويق وعلامات تجارية عالية، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها الاستثمارات الأجنبية، وحسب ما جاء في تقرير الاونكتاد سنة 2001 فان الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة، ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية، مع تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسعيرية الحديثة مما يرفع كفاءة الشركات المحلية، وحسب" CAVES " فإن الحوافز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للمستثمر المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي[1]

ثانيا: أثر التكاملية حسب " شومبيتر" الشركات متعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة، والشركات المحلية لديها إمكانيات إحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقط، من هنا نشأ الأثر التكاملي ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية مما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة[2]

---

[1]– صياد شهيناز، مرجع سبق ذكره، ص ص 52،53.

[2]–. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000–2012 ،مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.ص74–75

خلاصة:

حاولنا من خلال مباحث الفصل الأول التطرق الى الإطار المفاهيمي الذي يتعلق بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة لأخرى، كما تناولنا النظريات المفسرة لهما والعلاقة التي تربط بينهما، واهم ما تم استخلاصه من ذلك هو ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو ظاهرة اقتصادية تتمثل أساسا في إقامة المشروعات من قبل المستثمرين الأجانب في بلدان غير بلدانهم الاصلية ، وتهدف هذه الاستثمارات الى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية والفوائد المستديمة.

لدى الشركات الأجنبية دوافع متعددة للاستثمار في الخارج، وهو ما توضحه النظريات المختلفة التي تناولت جوانب هذا الاستثمار من زوايا متعددة، إضافة الى انه يمكن ان يكون للاستثمار الأجنبي تأثيرات متنوعة على اقتصاديات الدول المضيفة، إيجابيا كنقل التكنولوجيا والمهارات والخبرات، وتنمية الصادرات، وخلق فرص عمل جديدة، اما سلبيا فهناك تأثيرات تسعى الدول المضيفة الى تجنبها.

كما يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا حيويا لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال ضخ رؤوس الأموال والتكنولوجيا، والخبرات الإدارية في الاقتصاد المحلي، بحيث يساهم في تحسين البنية التحتية، وزيادة الإنتاجية وهذا ما يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي، إضافة الى تعزيز التبادل التجاري والتكامل مع الأسواق العالمية، ما يؤدي بالاقتصاد المحلي الى النمو والتطور ومنه فهو أداة استراتيجية لتحقيق نمو اقتصادي شامل ودائم.

الفصل الثاني:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية

.

تمهيد:

سنحاول القيام في هذا الفصل بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة و ذلك بإتباع خطوات المنهج القياسي الاقتصادي، و يتضمن هذا الفصل التطبيقي إظهار و تبيان اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و ذلك على المدى الطويل، و ذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة و أداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، و في هذا السياق يتم دراسة وضعية المتغيرات وذلك بإتباع منهجية الدراسة القياسية من اجل اكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات خلال الفترة الزمنية (2000-2024).

المبحث الأول: مسار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

1-1 :مرحلة ما قبل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية :

وتبدأ هذه المرحلة من حصول الجزائر على الاستقلال إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، شرعت الجزائر في هذه المرحلة أربعة قوانين تخص الاستثمار ورأس المال

1-1-1قانون الاستثمار الأجنبي رقم 63-27 سنة1963

تميز الوضع الاقتصادي و الاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة فكان على الدولة أن تسارع أوال للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوت الأجانب استثمار أموالهم داخل الجزائر و المحافظة على المنشآت الموجودة فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار في 26 جويلية 1963 لتشجيع الاستثمار كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية عاد من جديد واعادة بناء تنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغ أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال و المحافظة و الإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية[1]

قانون الاستثمار رقم66-284 المؤرخ في 15جوان 1966

1-1-2 لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي والذي أعطى الأولية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب عرفت منعرج جديدا الاتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية[2].

1-1-3 قانون الاستثمار رقم 11-82 المؤرخ في 21اوت 1982

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ 1963 وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي أن له دور ميزا في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري إذ رغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساعدتها لها في استغاله نظرا لا لمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

[1]- لقانون رقم 63-277، المتضمن قانون الاستثمار في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 2، المؤرخ في26 جوان 1963.
[2]- صياد شهناز، مرجع سبق ذكره، ص61-6

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى ال يتجاوز 49 %من رأس مال الشركة بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع ونظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية وأجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج والرفع من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات[1]

4-1-1 قانون الاستثمار رقم 13-86 في المؤرخ 19اوت 1986

لقد أتمم وعدل قانون 82-13 بقانون 86-13نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد ينضمون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق، مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب51 %على الأقل في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به وتحويل بعض أجزاء رو اتب العمال الأجانب[2]

2-1مرحلة بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية :

باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات بعد تخليها عن الاقتصاد الموجه وانتهاج سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أحد الدعائم الرئيسية لجدب رؤوس الأموال من الخارج فكان من اهتمامات الدولة الجزائرية التحفيز على قيام هذا الاستثمار وكانت النتيجة سلسلة من التشريعات والقوانين كل منها يعدل الأخر أو يكمله بغية تحصيل الأهداف المرجوة.

قانون رقم 10-1990 النقد والقرض المؤرخ في 14افريل 1990

ان يهدف هذا القانون إلى تحقيق جملة من المبادئ تتمثل في:

المبدأ الأول: حرية الاستثمار وترك قطاعات متخصصة للدولة والهيئات التابعة لها على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل رأس المال الخاص (المادة183)

المبدأ الثاني: حرية تحويل رؤوس الأموال بعض تأشير بنك الجزائر وذلك خلال 60 يوم من تقديم الطلب

المبدأ الثالث: الضمانات الواردة في الاتفاقات الدولية التي توقع عليها الجزائر، تصر إلى أنه في التاريخ الذي صدر فيه هذا القانون لم توقع ولم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أي اتفاقية متعلقة بالاستثمارات .المبدأ الرابع:

---

[1]- بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار، مجلة الباحث، العدد 5، جامعة ورقلة، الجزائر، 64-65. ص، 2009

[2]- القانون 86-13،المتعلق بتأسيس شركات مختلفة الاقتصاد وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 1476 ،المؤرخ في 19أوت1986

عملية قبول الاستثمارات، يخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يثبت في الملف خلال شهرين بطرح السؤال حول الطبيعة القانونية بما يسمى برأي المطابقة الذي يبديه مجلس النقد والقرض

1-2-2 قانون الاستثمارات قانون لسنة 1993

بعد صدور قانون 90–10 بثالث سنوات جاء قانون الاستثمار الصادر في 5 أكتوبر سنة 1993، يرتكز هذا القانون على ما يلي :

- إنهاء التفرقة بين الاستثمار العمومي والخاص من جهة والمستثمرين المقيمين وغير المقيمين من جهة أخرى وهذا يعني المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على سواء .
- عدم فرض شكليات ثقيلة معقدة بهدف تسهيل الاستثمارات .يلاحظ أن هذا القانون قام بفتح المجال أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يرخص لها الاستثمار في شتى القطاعات إنتاج السلع والخدمات ما عدا القطاعات الاستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات

3-2-1الامر03-01.المؤرخ 20اوت 2001

هذا القانون جاء من أجل تحرير الاقتصاد و تشجيع الاستثمارات الأجنبية مع حماية البيئة والإقليم و الجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء اصدار شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تضم كل هيئات ذات العالقة بالاستثمار، و التراخيص، تقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء كانوا مقيمين، أو غير مقيمين و تبليغهم بقرار أو رفض منح الحو افز في مدة أقصاها 30 يوم ابتداء من تاريخ الطلب، كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار و الذي عليه رئيس الحكومة، هذا المجلس مكلف بباقي الاستراتيجيات لمناسبة لتطوير الاستثمار بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين و الوكالة الوطنية 1لتطوير الاستثمار 2006[1].

4-2-1الامر06-08 المؤرخ في 15جوان 2006

جاء هذا الأمر المعدل و المتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ، الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرض الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود100 %من رأس المال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة2 كلية أو جزئية.

[1]- الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخ في 20أوت2001.
[2]- خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

المطلب الثاني: تطور وتوزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفرع الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أساسي في قطاع المحروقات منذ الاستقلال نظرا الانعدام الموارد المالية والخبرات والكفاءات المختصة في هذا الميدان، واعتبر القطاع المفضل لتوسيع الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد قرار عام 1971، والقاضي بانفتاح هذا النوع من الصناعة) البترول والغاز (على رؤوس الأموال الأجنبية. وهذا ما أدى العديد من الشركات الأجنبية للاستثمار في مشروعات، الاكتشاف، الإنتاج، النقل، التكرير، وقد عرفت فترة 1967-1980 توجه متزايد لأشكال استيراد التكنولوجيا المتكاملة عن طريق عقود ممثلة في نوع مفتاح اليد حوالي% 67 خلال المخطط الرباعي الثاني، وقبل عام 1992 لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج حسابها اخلاص إلا في إطار عقود تقسيم الإنتاج وعقود أخرى تتعلق بتقدمي خدمات لفائدة شركة سوناطراك، وفي أعقاب عام 1994 اعتمدت الجزائر مجلة من المزايا والحوافز لفائدة المستثمرين الأجانب وهذا في إطار إعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة، من خلال قانون 1993 المعدل والمتمم الامر 03-01عام2001.

وكان العقد الأول من القرن الواحد والعشرون ايجابي للغاية بالنسبة لتطور حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى الجزائر وهو ما أكدته كال من المنظمات المالية الدولية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بعدما كان حجم تلك الاستثمارات متذبذبا خاصة في التسعينات من القرن الماضي[1]

الشكل رقم(03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

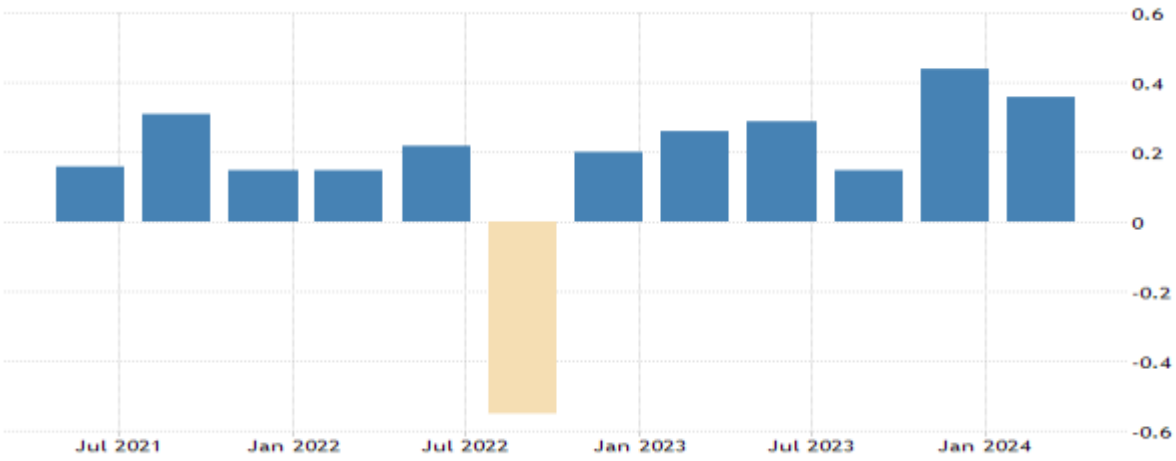

اتجهت الاستثمارات في بداية الألفية الثالثة بشكل أساسي في قطاع المحروقات وبعض القطاعات اليت تساهم في التصدير خارج المحروقات كإنتاج الأدوية، الألمنيوم، الحليب .... اخر، إضافة الى الاستثمار في ميدان العقارات والاتصالات، مع إدخال 51 للطرف الجزائري في المؤسسات المنتجة.

2-أ/رفيق نزاري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر استخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع ، جملة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 14، جوان 2016، ص.506(ARDL)

وتنوعت مصادر تلك الاستثمارات من الدول المتقدمة الى الدول العربية اليت شكلت عام 2007 ما قيمته 56 من مجموع الاستثمارات الأجنبية حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وبلغت المشاريع مجموع 676 خلال الفترة 2002-2021

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

-1الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات: تتركز غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر في قطاع المحروقات، في حين يبقى نصيب باقي القطاعات منيا ضعيفا، بالرغم من الفرص والمؤهلات التي تتمتع بها هذه القطاعات .يرجع السبب في تفضيل قطاع المحروقات بأكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر الارتفاع معدل الربحية وقمة المخاطرة، خاصة بعد صدور قانون 91-21 الصادر سنة 1991 والذي فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للمشاركة في الانتاج والاستثمار في قطاع المحروقات لأول مرة منذ تأميم المحروقات سنة 1971 ، وبلغت الاستثمارات في هذا القطاع حسب وزارة الطاقة والمناجم 17مليار دولار ما بين 2002 و 2008 ،مع انخفاض تدفقات الاستثمار في هذا القطاع بين سنتي 2011و 2012 ب27 %متراجعة بذلك من 1.3 مليار دولار سنة 2011 الى 3.2مليار دولار .[1]

-2الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات .تتمركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات في فروع محدودة، حيث تتوزع عمى كل من فرع الحديد والصلب، البتروكيمياء، والتعدين، والصناعة الكيماوية. وعلى العموم لا يرقى حجم الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات الإمكانيات الحقيقية لهذه الفروع[2].

حيث لم يتعد عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات، حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، سوى 822 مشروعا استثماريا بقيمة 2216699 مليون دج خلال الفترة(2002-2016)

[1]-ياسين حريز ي وعبد الحميد عفيف، دور مناخ الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة القطاع الصناعي-، مداخلة مقدمة لملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية-حالة الجزائر"، كمية العموم الاقتصادية وعموم التسيير، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس-، 23 و24 نوفمبر 2015، ص334

[2]-نفس المرجع، ص 334.

المطلب الثالث: حوافز وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من الحوافز أدرجهما ضمن النظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي(الخاص)، وذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص اعفاءات خاصة لاسيما عليها في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وادخال الطاقة عندما يستعمر تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين.

2-1النظام العام للحوافز :يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليمي وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى إنجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من

- :تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع
- .الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المتقلبات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2-نظام الاستثناءات :يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي1 :

. في مرحلة بدء الانجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من :

- إعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 2.0 %فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة انجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .
- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

2.في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

[1]- قويدري كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 7

- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية تحسن وتسهل الاستثمار.

الفرع الثاني: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها
ومن بين هذه العراقيل ما يلي[1]:

- :تخلف البنى التحتية والهياكل الأساسية من اتصالات و نقل و طرقات....إلخ.
- مشكل العقارات الصناعية الذي يرجع لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، إضافة إلى ارتفاع أسعارها وصعوبة التنازل عنها من طرف الهيئة المكلفة بالتنازل عن أراضي الأملاك العمومية (لجنة تنشيط الاستثمارات، تحديدها وترقيتها .) محدودية الأسواق المحلية وضعف قدرتها الاستيعابية.
- بطيء تقدم في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وما صاحبه من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي
- عدم توفير البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية
- غياب الرؤية الاجتماعية بأهمية الاستثمارات الأجنبية، وما يمكن أن تدره من منافع على الاقتصاد الوطني.
- العراقيل الإدارية والقانونية إذ أن ما يميز الإدارة الجزائرية هو انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية وبيروقراطية...الخ، كما أن القانون الجزائري هو الآخر يتميز بكثرة القوانين وغموضها في بعض الأحيان.
- وجود اقتصادي موازي غير رسمي يكتسي أهمية كبيرة، التي تتمثل في تواجد سلع بدون حقوق جمركية وكذلك الدفع دون فوترة، مما أدى إلى إغراق السوق بهذه السلع وبأسعار تنافسية
- .نقص التمويل اللازم وعدم وجود برامج تمويل متخصصة.
- تأرجح البيئة السياسية والأمنية في الجزائر، فرغم تحسنها في السنوات الأخيرة إلا أن المستثمرين ال يزالون متخوفين منها
- .المشاكل التي تعاني منها البنوك هذه الأخيرة التي ال تتميز بالشفافية طول مدة دراسة ملفات القروض، ارتفاع أسعار الفائدة، بطيء إجراءات تحويل الأرباح والأجور إلى الخارج.

[1] .- راندا عبد الحميد، معوقات الاستثمار في مصر، مقال، مصر، 2021، ص 3

المبحث الثاني: تطور مؤشر الأداء الاقتصادي

إن معرفة مؤشرات الأداء الاقتصادية ودراسة تطورها يساعدك على معرفة وضعية الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه نموه واستقراره.

المطلب الأول: تطور مؤشر الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)

إن المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في دولة ما، هو قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية للأفراد، ويقيس إجمالي الناتج القومي القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في المجتمع خلال فترة معينة من الزمن، ويعد هذا المقياس أكثر المقاييس المتاحة ملائمة لمقياس مستوى الناتج ومعدل نموه. ولتوضيح ما مدى تطور مؤشر التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2021) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور الناتج الداخلي الاجمالي في الجزائر (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الاجمالي	5,4	4,0	3,9	2,0	4	1.40	2.30	3.70	4.90
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الاجمالي	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30	2.90	4.80	6.40	5.60
السنة	2018	2019	2020	2021					
الناتج الداخلي الاجمالي	4.30	2	2.40	3.5					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومعطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال اعلاه أن الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2021، عرف تطورات مستمرة خلال فترة الدراسة تخلله انخفاض في قيمة والنسبة. الإنخفاض الأول مستمر من سنة 2001 بقيمة قدرت ب 537184.9 مليون دينار وبنسبة 4% حنى سنة 2008 بلغ نسبة 4,90%، والإنخفاض الثاني كان بعد سنة 2009 بنسب متفاوتة، ليصل أدنى نسبة سنة 2019 بنسبة 2%، و هذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول. اما الإرتفاع المسجل خلال سنة 2011 و2012 فكان نتيجة تبني الدولة لبرامج الإنعاش الإقتصادي، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار البترول وتحسن إحتياطات الميزانية العامة.

المطلب الثاني: تطور مؤشر التضخم في الجزائر (2000-2021)

يتمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الإنخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد وتقاس هذه القيمة في وقت معين بالمتوسط العام لما يقتنى بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، ولتوضيح ما مدى تطور مؤشر التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2021 من خلال:

جدول رقم (03): تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.30	4.20	1.40	4.30	4	1.40	2.30	3.70	4.90
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30	2.90	4.80	6.40	5.60
السنة	2018	2019	2020	2021					
معدل التضخم	4.30	2	2.40	3,5					

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل التضخم متذبب نوعا ما، حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2012 بمعدل 8,90% بنسبة تطور بنسب متقاربة وعادية، و هذا راجع إلى تطبيق الدولة للإصلاح الإقتصادي و تخفيض قيمة الدينار، زيادة التكاليف و تدهور الناتج الداخلي الحقيقي، في حين سجل أدنى قيمة له سنة 2000 بمعدل 0.34%، ليحقق نسبة 3,5% سنة 2021.

المطلب الثالث: تطور مؤشر الانفاق العام (مليار د ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021)

من الشائع إستخدام البطالة في مجال الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، وذلك باتفاق العديد من الاقتصاديين، والتي تعرف على أن الشخص المتعطل عن العمل هو الشخص القادر على مزاولة النشاط ويسعى الى الحصول عليه ولا يجده، ولتوضيح ما مدى تطور الانفاق العام (مليار دينار ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021) من خلال الموالي:

جدول رقم (04): تطور الانفاق العام (مليار دينار ج) على معدل البطالة في الجزائر (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الانفاق العام	1178.1	1321.02	1550.6	1690.2	1832.5	1985.9	2428.5	3108.5
معدل البطالة%	29.77	27.30	25.90	23.72	17.65	15.27	12.27	13.79
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الانفاق العام	4191	4246.3	4466.9	5853.6	7058.2	6024.2	6995.7	7656.3
معدل البطالة%	11.33	10.16	9.96	9.96	10.97	9.82	10.21	11.21
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
الانفاق العام	7297.5	7282.3	7726.3	8557.2	7372.7	8113.03		
معدل البطالة%	10.20	12.00	11.89	11.81	12.83	13.40		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومعطيات البنك الدولي

يوضح الجدول السابق، أن معدل البطالة خلال فترة الدراسة تميز بالتذبذب في قيمه حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2000 بمعدل 29,77%، ويرجع هذا الإرتفاع إلى عدة أسباب منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن إنخفاض أسعار البترول و تقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة و عجز المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، إضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، في حين سجلت البطالة أدنى قيمة لها سنة 2010،2011 بمعدل 10% و يرجع هذا الإنخفاض إلى تحسن الوضعية النقدية و المالية العمومية و تحسن في إحتياطات الميزانية العامة نتيجة إرتفاع أسعار البترول ساعد على إنشاء مناصب شغل. بينما مؤشر الانفاق العام في تزايد مستمر من سنة لأخرى ليبلغ أعلى قيمة سنة 2019 بـ 8557,2 مليون دينار. لرغبة الدولة تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين وتحسين وضعهم الاقتصادي.

جدول رقم (05): تطور نسبة الزيادة السكانية (النمو الديمغرافي) في الجزائر (2000-2021)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة الزيادة السكانية %	1.4	1.4	1.3	1.4	1.4	1.4	1.4	1.7
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الزيادة السكانية %	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9	2	2	2
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021		
نسبة الزيادة السكانية %	2	2	1.9	1.8	1.7	1.7		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر ومعطيات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان نسبة الزيادة السكانية تشهد تذبذب من سنة لأخرى حيث بلغت أعلى نسبة سنوات 2013 حتى 2017، لتتناقص تدريجيا حتى تصل نسبة 1,7 سنة 2021، وتقدر أدنى نسبة سنة 2002 بنسبة 1,3%، ويرجع هذا الانخفاض الى عدة أسباب منهاارتفاع البطالة وارتفاع الأسعار وانخفاض المداخيل، كما ثقافة المجتمع تغيرت وأخذت فكرا غربيا يبحث عن الرفاهية ومستوى معيشي جيد.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات النمو الاقتصادي

_ وصف النموذج: للقيام بدراسة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي استخدمنا البيانات السنوية خلال الفترة 2002-2024 وقد اعتمدنا في دراستنا على قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONSلجلب قيم الاستثمار الاجنبي المباشر أما معطيات النمو الاقتصادي من موقع البنك الدولي حيث الاستثمار الاجنبي المباشر متغير مستقل والنمو الاقتصادي متغير تابع وتم استخدام طريقة التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL)وفق النموذج التالي:

$$\mathrm{PIB_{ti}} = \alpha_0 + \alpha_1 FDI_{\mathrm{ti}}$$

FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر.

PIB: النمو الاقتصادي.

2_ متغيرات النموذج:

أ_ الاستثمار الاجنبي المباشر (المتغير المستقل) :..... .

ب_ النمو الاقتصادي (المتغير **التابع**): .....

فكلما زاد الاستثمار الاجنبي المباشر يتحتم زيادة المحاصيل التي من شأنها تحسين معدل النمو أي أن هناك علاقة طردية بينهما.

الإستقرارية والسببية.

1- الاستقرارية :

هناك عدة اختبارات لفحص استقرارية متغيرات السلسلة الزمنية (الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي) وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على استخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF

1_1 اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) :

سنعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع بإعتباره اهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

الجدول رقم(06): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		PIB	FDI
With Constant	t-Statistic	-1.7702	-3.6504
	Prob.	***0.3844***	***0.0130***
		n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.6057	-1.3615
	Prob.	***0.2812***	***0.8437***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3944	8.3330
	Prob.	***0.0017***	***1.0000***
		***	n0
	At First Difference		
		d(PIB)	d(FDI)
With Constant	t-Statistic	-4.7569	-2.9144
	Prob.	***0.0012***	***0.0605***
		***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1389	-4.7753
	Prob.	***0.0026***	***0.0075***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1617	-1.0249
	Prob.	***0.0031***	***0.2641***
		***	n0

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال الجدول الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)نلاحظ معظم النتائج المتحصل عليها أكبر من 0.05 وعليه يمكن القول أن السلاسل غير مستقرة في المستوى، لكنها تستقر عند الفرق الأول

2- السببية لغرانجر:

لمعرفة وجود أو عدم وجود السببية بين المتغيرات الاقتصادية يلزم علينا اجراء اختبار السببية لغرانجر حيث يعتبر من أهم الاختبارات للنماذج القياسية والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول(07): اختبار السببية لغرانجر بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/15/25 Time: 19:58
Sample: 2002 2024
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPIB does not Granger Cause DFDI	20	1.02222	0.3835
DFDI does not Granger Cause DPIB		0.43201	0.6570

المصدر: مخرجات EVIEWS

استنادا إلى النتائج المبينة في الجدول أعلاه نستنتج ما يلي أن الاحتمال المقابل لقيمة Fالمحسوبة هي Prob 0.3835=أكبر من 0,05 وهذا يعني قبول الفرضية DPIB لا يسبب في المتغير DFDI، كما توضح العلاقة الثانية أن الاحتمال المقابل لقيمة فيشر المحسوبة Prob = 0.6570 أكبر من 0,05 أي قبو الفرضية H_0، ومنه فإن المتغير DFDI لا يسبب في المتغير DPIB. ومن هنا حسب مفهوم غرانجر يتم رفض الفرضية أي أنه لا توجد سببية.

تقدير النموذج (الأجل القصير والطويل).

تعتبر السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة بين المستوى والفرق الأول وهذا ما يلزم بتطبيق اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) للبحث عن وجود علاقة في المدى الطويل والقصير بين متغيرات الدراسة.

1- تحديد فترات الابطاء المثلى:

يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، وقد تم اختيار أقل قيمة لهذه المعايير.

اولا: الجدول رقم (08) : يوضح عدد فترات الإبطاء

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: DPIB
Date: 05/15/25 Time: 19:10
Sample: 2002 2024
Included observations: 18

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	-14.397230	2.710803	3.205454	2.779009	0.531737	ARDL(4, 4)
2	-17.486381	2.942931	3.388117	3.004316	0.413316	ARDL(4, 3)
20	-27.065053	3.340561	3.488957	3.361023	-0.020408	ARDL(1, 0)
6	-21.331864	3.370207	3.815393	3.431592	0.100569	ARDL(3, 4)
19	-26.625223	3.402803	3.600663	3.430085	-0.041149	ARDL(1, 1)
16	-23.838805	3.426534	3.772790	3.474278	0.027724	ARDL(1, 4)
15	-27.030439	3.447827	3.645687	3.475109	-0.089097	ARDL(2, 0)
5	-25.198222	3.466469	3.763260	3.507393	-0.036573	ARDL(4, 0)
10	-26.303689	3.478188	3.725513	3.512291	-0.081887	ARDL(3, 0)
18	-26.549619	3.505513	3.752839	3.539616	-0.111858	ARDL(1, 2)
14	-26.623304	3.513700	3.761026	3.547803	-0.120998	ARDL(2, 1)
4	-24.708895	3.523211	3.869466	3.570955	-0.070967	ARDL(4, 1)
9	-25.716519	3.524058	3.820848	3.564981	-0.098020	ARDL(3, 1)
11	-23.835874	3.537319	3.933040	3.591884	-0.069156	ARDL(2, 4)
3	-23.844096	3.538233	3.933954	3.592797	-0.070133	ARDL(4, 2)
8	-25.006936	3.556326	3.902582	3.604070	-0.107026	ARDL(3, 2)
7	-24.212846	3.579205	3.974926	3.633770	-0.114889	ARDL(3, 3)
17	-26.240923	3.582325	3.879115	3.623248	-0.163899	ARDL(1, 3)
13	-26.525682	3.613965	3.910755	3.654888	-0.201313	ARDL(2, 2)
12	-26.214372	3.690486	4.036741	3.738230	-0.265968	ARDL(2, 3)

المصدر: مخرجات EVIEWS

أن النموذج قام بعشرين محاولة من أجل تحديد فترة إبطاء مثلى، لأمثل نموذج يتضمن أدنى قيمة لمعيار AIC، تمثلت في فترة إبطاء للمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي وبقاء الاستثمار الاجنبي المباشر في المستوى دون اي فترة إبطاء

ثانيا:

الشكل رقم (04) : تمثيل بياني لفترات الإبطاء

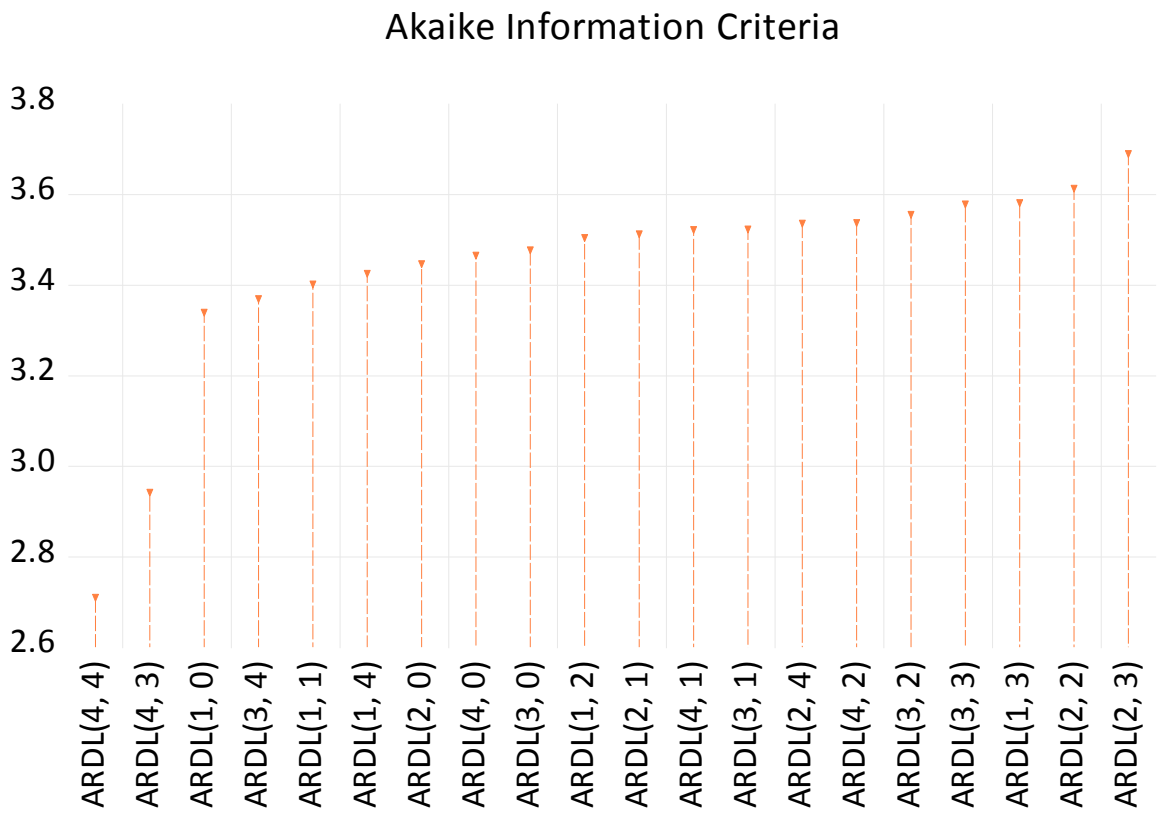

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

من خلال الشكل نستنتج أن درجة الإبطاء المثلى هي (4، 4) أي 4 إبطاءات للمتغير التابع PIB و 4 إبطاءات للمتغير المستقل FDI.

2- اختبار الحدود bound test:

يستخدم اختبار الحدود للتأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات بمقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة مع إحصائية فيشر الحرجة والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

الجدول رقم(09): نتائج اختبار الحدود bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	10.39677	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

K: عدد المتغيرات المستقلة في النموذج

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة F= 10.39677 أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، ومنه يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو.

3- تقدير العلاقة في الاجل القصير:

الجدول رقم(10): نتائج نموذج الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/15/25 Time: 19:47
Sample: 2002 2024
Included observations: 19

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	0.893972	0.298382	2.996061	0.0151
D(PIB(-2))	0.806682	0.248014	3.252573	0.0100
D(PIB(-3))	0.338068	0.224424	1.506382	0.1662
D(FDI)	-1.690077	1.843608	-0.916723	0.3832
D(FDI(-1))	5.027871	2.434849	2.064962	0.0689
D(FDI(-2))	3.599337	2.393618	1.503722	0.1669

D(FDI(-3))	-3.567815	1.872985	-1.904882	0.0892
CointEq(-1)*	-2.093462	0.474204	-4.414687	0.0017

R-squared	0.759730	Mean dependent var	-0.783267
Adjusted R-squared	0.606831	S.D. dependent var	1.153315
S.E. of regression	0.723165	Akaike info criterion	2.485204
Sum squared resid	5.752649	Schwarz criterion	2.882862
Log likelihood	-15.60944	Hannan-Quinn criter.	2.552504
Durbin-Watson stat	1.483200		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات EVIEWS

يتضح في الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (2.093462) = ((1− CointEq سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

4- تقدير العلاقة في الاجل الطويل:

الجدول رقم(11): نتائج نموذج الأجل الطويل.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-3.839597	0.191892	-20.00919	0.0000
C	67.95399	3.799813	17.88351	0.0000

EC = PIB - (-3.8396*FDI + 67.9540)

المصدر: مخرجات eviews12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يظهر لنا أن النموذج معنوي إحصائيا حيث تشير إحصائية فيشر إلى معنوية كلية للنموذج لأن قيمة فيشر أقل من 0.05.

المطلب الرابع: تقييم النموذج

أ- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:**

الشكل رقم (05) : اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

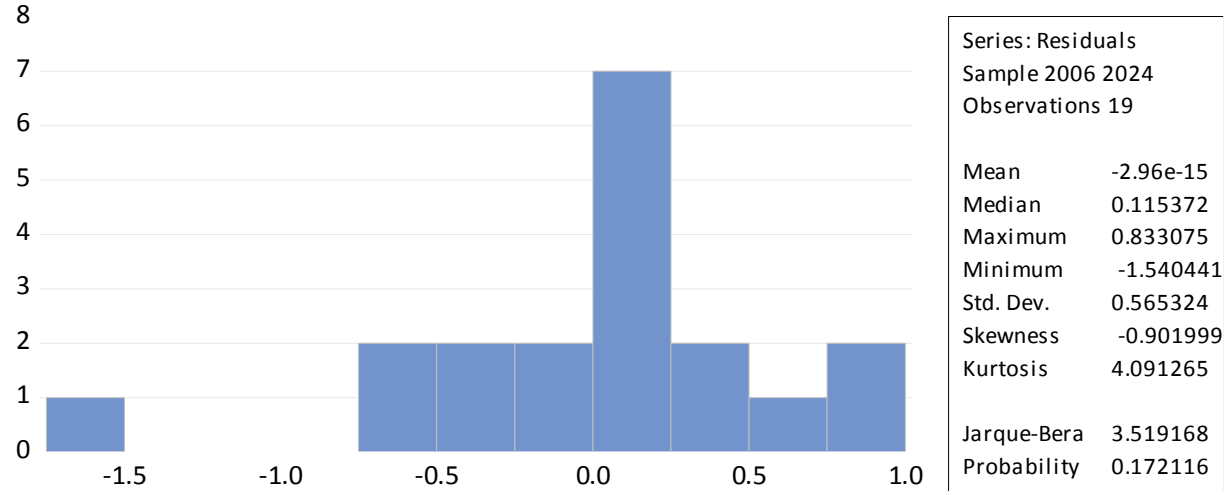

المصدر: مخرجات EVIEWS

نلاحظ أن القيمة الإحصائية Jarque-bera 3.519168 أكبر من 0.05 يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

ب-إختبار الارتباط الذاتي

سيتم الاعتماد على اختبار بريش قودفري للتأكد من النموذج إن كان يحتوي على مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء والذي يعطي نتائج دقيقة وتتضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.523975	Prob. F(2,19)	0.2433
Obs*R-squared	3.179562	Prob. Chi-Square(2)	0.2040

المصدر: مخرجات eviews 12

بينت نتائج الاختبار في الجدول أعلاه عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج المقدر حيث بلغت القيمة prob = 0.2433 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية العدم

ج-اختبار عدم ثبات التباين:

هناك العديد من الاختبارات المستخدمة للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين نجد منها اختبار TEST ARCH، وهذا الاختبار يجرى انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.766933	Prob. F(1,20)	0.3916
Obs*R-squared	0.812471	Prob. Chi-Square(1)	0.3674

المصدر: مخرجات برنامج eviews

يشير اختبار عدم ثبات التباين أن احتمالية فيشر تساوي 0.3916 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%مما يجعلنا نقبل فرضية العدم

د-اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي:

يبين لنا اختبار RESET TESTمن معرفة فيما إذا كان النموذج المقترح قد تم وصفه بشكل جيد ويرتكز هذا الاختبار على فرضية العدم القائلة أن النموذج موصف بشكل جيد.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey reset test

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: PIB FDI C

	Value	Df	Probability
t-statistic	1.609078	20	0.1233
F-statistic	2.589132	(1, 20)	0.1233
Likelihood ratio	2.799942	1	0.0943

المصدر: مخرجات eviews

من خلال الجدول يتبين أن قيمة فيشر تساوي 0.1233 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم بأن النموذج موصف بشكل جيد.

هـ- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج

لكي نتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة مثل cusum وcusum of squares لأنهما يعتبران من أهم الاختبارات التي توضح أي تغير هيكلي في البيانات.

الشكل رقم(06): اختبار cusum و cusum of squares

المصدر: مخرجات برنامج eviews12

من خلال الشكل اتضح لنا أن cusum و cusum of squares عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير الى نوع من الاستقرار الهيكلي للنموذج عند مستوى 5% وعليه يمكن القول ان هناك استقرار في النموذج

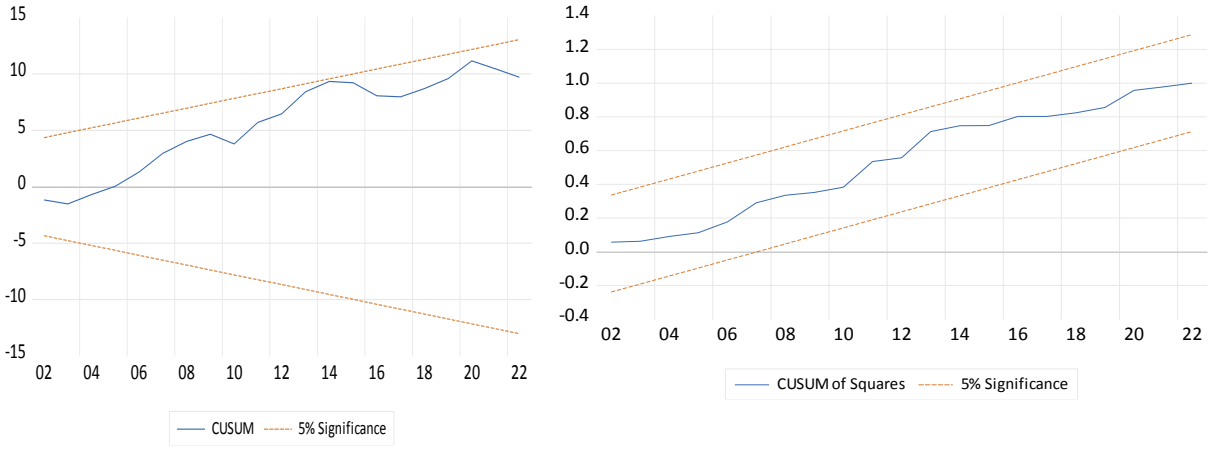

المصدر: مخرجات برنامج eviews12

من خلال الشكل اتضح لنا أن cusum و cusum of squares عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير غلى نوع من الإستقرار الهيكلي للنموذج عند مستوى 5% وعليه يمكن القول ان هناك استقرار في النموذج.

خلاصة:

خلاصة الفصل الثاني :من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل الدراسة القياسية الاثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) حيث تم التعرف على النموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس، اذ تم التوصل الى الاثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث تم اثبات ذلك من خلال اختبارات النموذج، كما تم التحقق من النتائج المتواصل اليها في الدراسة.

الخاتمة

خاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة وركيزة أساسية في اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية ، اذ اختلفت الآراء حول الدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الاقتصادي، خاصة بعد زيادة في تنقل حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينات من القرن الماضي و بداية الألفية الثالثة في النظام الرأسمالي، و تغيير الفكرة السائدة في الستينيات و السبعينيات من القرن العشرين و التي اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية و امتدادا لها، والعوائق السياسية والاقتصادية و الاجتماعية وحالة عدم الاستقرار التي تميزت بها الدول النامية و التي أدت بها إلى تبني مجموعة من التدابير والقوانين الاحترازية التي ترمي إلى دعم وجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد إيجابية من حيث جلب تكنولوجيا حديثة و متطورة و قدرات إدارية عالية فضلا عن إسهامها في تراكم رؤوس الأموال، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها.

ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك منظومة قانونية محفزة لتلك الاستثمارات، وهذا ما جعل الكثير من المستثمرين يظهرون نيتهم في الاستثمار فيها، وفي ظل التطورات لم تظهر الدلائل المتعلقة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والتدابير التحفيزية للرفع من معدل النمو الاقتصادي، رغم الدراسات التي حاولت تحديد نوع العلاقة بينهما.

حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد اهم مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية من حيث جلب رؤوس الأموال و تخفيف أعبائها و مساهمته في جلب التكنولوجيا الحديثة واثراء الخزينة الوطنية من خلال تنشيط التجارة الخارجية و التقليل من معدلات البطالة، علاوة على انه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة، و هذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين الى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث تضاربت واختلفت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها، و نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية الى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم نحو انجذاب المزيد منها.

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي هيئت الأرضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي اعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

من خلال هذه المذكرة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة النتائج التالية :

النتيجة الأولى المتعلقة بالإجابة على الفرضية الأولى التي تبنيناها والقائلة بوجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، نعم يوجد أثر إيجابي لكن يبقى ذلك الأثر محدود لمساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الرفع في معدلات النمو الاقتصادي حيث أنها تسهم بنسب قليلة وتبقى مساهمتها في حدود قيمها المنخفضة .أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تعالج مسالة هل هناك أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الأخير سوف نطرح بعض التوصيات استنادا لنتائجنا السابقة أهمها:

- توسيع نطاق الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق البرامج والخطط الحكومية المرسومة، بإدراجه في مجلة الوسائل المعتمدة خصوصا.
- لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي للدول المضيفة من خلال توفريه لمخرجات الإدارية والتنظيمية، نقل تكنولوجيا الحديثة، تحفيز الاستثمارات الأجنبية.

- وجوب الرفع من قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات وذلك بوضع أنظمة جديدة تسهل عمليات انتقال تلك التدفقات والقضاء على مختلف المعوقات المذكورة سابقا بهدف الرفع من الآثار المترتبة عن تلك التدفقات لكي تحقق المستويات المطلوبة من النمو الاقتصادي، وتسهم في تنمية مستدامة.
- يجب وضع قيود على مختلف الشركات الأجنبية دون المساس بحرياتها من اجل أن يأخذ في حسبانها القوى العاملة المحلية حتى تسهم في الخفض من معدل البطالة أكثر فأكثر.
- الاهتمام أكثر بما يمكن تحقيقه من التنويع القطاعي للمجالات التي هي من اختصاص الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تسعى هذه الأخيرة للظفر بها بما يجعلها مهتمة بالاستثمار في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب :

1) إبراهيم عبد العزيز النجار، ازمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، بدون رقم الطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
2) أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الدار الجامعية، مصر2005.
3) بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، بيروت، الدار الجامعية،2.
4) توفيق عباس عبد عون مسعودي، دراسة في معدلات للنمو اللازمة لصالح فقراء (العراق دراسة تطبيقية) قسم الاقتصاد، كربلاء العدد 26المجلد سابع 2010.
5) حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، دون تاريخ.
6) حمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية، الطبعة 1، دار النفائس، ألردن،2005.
7) خالد ارغب الخطيب: التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
8) رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر ،2002).
9) سليم ادريس، جاذبية الاستثمار الصناعي المباشر في تونس مجلة المنطقة والتنمية عدد25 ، 2007 .
10) عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، ط1. مكتبة الإشعاع الفنية، مصر. 2001.
11) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1991.
12) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري: الاسس ، العولمة والتجارة الالكترونية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد، للنشر والتوزيع، الاردن ، 2004.
13) علي عباس: إدارة الاعمال الدولية –المدخل العام –دار المسيرة للنشر والطبعة والتوزيع –عمان، الطبعة الثالث، 2013.
14) عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، الطبعة الأولى ، مطبعة بيروت لبنان ،2013.
15) عدنان داود محمد العذراي. لاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015
16) فايز ابرهيم حبيب نظريات تنمية ونمو الاقتصادي المملكة عربية سعودية جامعة ملك سعود 1985.
17) متولي عبد القادر. الاقتصاد الدولي للنظريات والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة، 2011.1.

18)محمد اشتيه، الاقتصاد لغير الاقتصاديين، دار الشروق، الأردن، 2009.
19)محمد عبد عزيز عجمية، محمد علي الليثي التنمية الاقتصادية نظريتها الدار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
20)محمد عبد العزيز محمد عبد جليل ابو سنينة مبادئ الاقتصاد منشورات جامعة قار يونس الطبعة الاولى بنغازي ليبيا 2002.
21)مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى دار وائل للشر، عمان الأردن و2007.

22)ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد الجزء الأول، طبعة ثانية ديوان مطبوعات الجامعية جزائر 2013.
23)محمد عبد عزيز عجيمية محمد علي ليثي تنمية الاقتصادية الإسكندرية مؤسسة شهاب ال جامعة1996.
24)مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، مكتبة مجتمع العربي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان الاردن 2014.
25)ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية دار مريخ للنشر، الرياض، 2006.
26)محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر وتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010.
27)نزار سعد دين العيسي ابراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الأولى الأردن عمان 2006.
28)نضال غرايبة، "محددات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني"، مجلة أبحاث اليرموك. لمجلد13العدد01،جامعة اليرموك ،الاردان ،1997.
29)نعيمة أوعيل. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016.

1. الرسائل والأطروحات والمقالات

1 . أقاسم حسنة. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات مع الإشارة إلى حالة كوريا الجنوبية، ماليزيا، مصر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر03. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية. 2012.

2 . أقاسم حسنة، "دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية (حالة الجزائر")، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم .1006التسيير، جامعة الجزائر.

3 . اميرة بحري. اثر الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة 1. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2017

4 . بن زموري خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2002-2017) نيل شهادة ماستر، علوم تجارية، جامعة مسيلة، سنة 2018 / 2019.

5 . حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر،2003سبتمبر21 تعاريف و قضايا، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية، العدد 3 .

6 . خذ يري منير، دراسة قياسية للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر الفترة (1985 -2019 (نيل شهادة ماستر علوم اقتصادية، تبسة، سنة (2021-2020) .

7 . خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2012 ،مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.

8 . دادة صلاح الدين، أثر السياستين النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1970- 2018). نيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2021/2020.

9 . ليليا بن منصور، "الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، ، العدد 5 المجلد02، 2014.

10 ,محمد ساحل، عبد الحق بن تقات،" تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية ، مجلة اقتصاد المال والاعمال مجلد 3،العدد3، 2019.

11 ,ميرنوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

12 . نزاري رفيق. اثر الاستثمار الأجنبي و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012. طروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة باتنة 1. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2017

13. . ياسين حريز ي وعبد الحميد عفيف، دور مناخ الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة القطاع الصناعي، مداخلة مقدمة لملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية– حالة الجزائر"، كمية العموم الاقتصادية وعموم التسيير، جامعة امحمد بوقرة – بومرداس–، 23 و24 نوفمبر 2011

قوانين ومراسيم:

1 -الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخ في 20أوت2001.

2 -القانون 86-13، المتعلق بتأسيس شركات مختلفة الاقتصاد وتسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 1476، المؤرخ في 19أوت1986

3-القانون رقم 63-277، المتضمن قانون الاستثمار في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 2، المؤرخ في26 جوان 1963.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. N.Hood and S.Young. " The economics of multinational enterprise ", Essex,U,K, Longman Group, Ltd,1981
2. Pantulu, J., & Poon, J. P.," Foreign direct investment and international trade: evidence from the US and Japan", Journal of Economic Geography, Vol.3, No.3(2003)
3. Paul masse histoire economique et social du monde de lhumanite au xx siecle tome edtions lharmattan paris 2011
4. Prakash Loungani and Assaf Razin," How Beneficial Is Foreign Direct Investment for Developing Countries?", FINNNCE AND DEVLOPMENT, Vol.38, N.2,(2001),

الملخص:

لقد تناولنا في هذا دراسة قياسية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2024) وهو موضوع يكتسي أهمية كبرى في التوجهات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية بما فبها الجزائر التي تبنت سياسات الإصلاح الاقتصادي في نهاية القرن الماضي، بداعي رفع معدلات نموها الاقتصادي، وادت نتائج الدارسة على وجود أثر موجب ومعنوي لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والذي يتطابق مع نظرية النمو في أهمية تركم أرس المال بالنسبة للنمو وهو ما توصلت إليه دارسة صندوق النقد الدولي حول محددات النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2013، إلا أن الأثر كان محدودا نظرا لضعف معدلات تدفقات رأس المال الأجنبي بالمقارنة بحجم التدفقات العالمية، إضافة إلى التباين الموجود في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الإنتاجية وتركزه بشكل كبير في القطاعات الهيدروكربونية، وفي الآونة الأخيرة التركيز على القطاع الفلاحي خاصة مع ازمة الحرب الروسية وتغير في التوجه الاقتصادي للجزائر لقطاع الفلاحي والصناعي وتقليل من الاعتماد على القطاع الهيدروكربونية في توجيه الاستثمارات الأجنبية ، ومن اجل تحقيق الأهداف الإنمائية هناك حاجة إلى تحسين مناخ الاستثمار وتبني سياسات مرنة في التعامل مع الشركاء الأجانب، ورفع أداء بعض القطاعات الحيوية بما يتماشى والتطورات اتجاه الاستثمارات الخارجية. ونبهت الدارسة إلى استراتيجية قطاعية طموحة ضرورة تطبيق سياسات تنموية واضحة وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية ذات التوجه التصدير نحو القطاعات التي تحظى بميزة تنافسية في الاقتصاد الجزائر، وبالتالي كسب هوامش مناورة في الأسواق العالمية، وبشكل عام فإن هذه النتائج تحيل التساؤل من جديد عن الأدوار الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو وذلك بالتمشي مع استرسال الجدل في حقل النظرية الاقتصادية حول الآثار الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر-النمو الاقتصادي -الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL

:Abstract

In this quantitative study, we examine d foreign direct investment (FDI) in Algeria and its impact on economic growth during the period (2000-2024). This is a topic of great importance to the economic trends of developed and developing countries, including Algeria, which adopted economic reform policies at the end of the last century, with the aim of increasing its economic growth rates. The study results revealed a positive and significant impact of the FDI variable on economic growth, which is consistent with the growth theory regarding the importance of capital accumulation for growth. This was also the conclusion reached by the International Monetary Fund's study on the de terminants of economic growth in Algeria in 2013. However, the impact was limited due to the weak rates of foreign capital flows compare d to the volume of global flows, in addition to the existing disparity in attracting FDI in various productive sectors and its heavy concentration in the hydrocarbon sectors. Recently, the focus has been on the agricultural sector, especially with the Russian war crisis and the change in Algeria's economic orientation towards the agricultural and industrial sectors, reducing reliance on the hydrocarbon sector in directing foreign investment. In order to achieve development goals, there is a need to improve the investment climate and adopt flexible policies in dealing with them. With foreign partners, and raising the performance of some vital sectors in line with developments in foreign investment. The study pointed to an ambitious sectoral strategy, the need to implement clear development policies, and provide a more attractive environment for export-oriented foreign investments in sectors that enjoy a competitive advantage in the Algerian economy, thus gaining margins of maneuver in global markets. In general, these results raise the question once again about the true roles of foreign direct investment in supporting growth, in line with the ongoing debate in the field of economic theory about the true effects of foreign direct investment.

Key words: Keywords: Foreign direct investment, economic growth, autoregressive distributed lag **ARDL**